التعليم في الكويت ١٩٣٩-١٩٤٣

في ضوء تقريري ادريان فالنس

د. نجاة عبدالقادر الجاسم*

مقدمة :

يتناول هذا البحث جانبا مهما من جوانب التاريخ الاجتماعي الكويتي ألا وهو التعليم في سنوات من أخصب سنوات تاريخ الكويت اذ انها مليئة بالأحداث والتطورات التي جاءت نتيجة لانتشار الوعي الوطني السياسي، ومن مظاهره تأسيس المجلس التشريعي الأول في (يوليو - ديسمبر ١٩٣٨م) والمجلس التشريعي الثاني في مارس ١٩٣٩ والذي لم يُكتب له الاستمرار بسبب ظروف كثيرة ليس مجالها هذا البحث [١] ، ومما لا شك فيه أن للتعليم أثره ودوره في تلك التطورات، ويعد تطور وازدهار الحركة التعليمية التربوية في أي بلد من أهم المؤشرات الدالة على تقدمه، وفي الكويت كانت فئة المتعلمين والمثقفين ولا تزال تشكل واحدة من أهم وأبرز فئات المجتمع التي لعبت الدور الفعال في إحداث الكثير من الاصلاحات وفي شتى المجالات منذ مطلع هذا القرن أي في المرحلة التي سبقت اكتشاف النفط وبعد البدء بتصديره في يونيو ١٩٤٦م، ولا شك أن ما تحقق في مجال التعليم قد ساهم في تحقيق المزيد من التطور والتقدم في المجالات الأخرى.

وفي هذا البحث سنسلط الضوء على التقريرين اللذين أعدهما «ادريان فالنس» وهو أحد خبراء التعليم الانجليز والذي كان يعمل في مهنة التدريس في جمعية الشبان المسيحية ببغداد، وهما أول وأهم التقارير التي تتناول التعليم في الكويت في عامي ١٩٣٩ - ١٩٤٠م.

تمهيد :

التعليم قبل عام ١٩١١م :

كان التعليم في البداية دينيا بسيطا يتم في المساجد ويتناسب مع بساطة المجتمع الكويتي، وكان الهدف منه المحافظة على العقيدة الاسلامية وحماية النشء من خلال التربية الاسلامية الصحيحة، ولذلك فقد تركز الاهتمام على التعليم الديني في المساجد حيث يتعلم التلميذ أمور الدين من أحكام وعبادات وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وتفسير بعض آيات القرآن الكريم [٢] ، ولقد اشتهر في الكويت منذ القرن الثامن عشر بعض علماء الدين الذين كانوا يرشدون الناس ويؤمونهم في المساجد مثل الشيخ محمد بن فيروز الذي تولى القضاء وعلم، وتوفي في عام ١٧٢٣م، والشيخ

---

* أستاذ مساعد بقسم التاريخ / بجامعة الكويت.

١ - حول المجلس التشريعي - انظر الدكتورة نجاة عبد القادر الجاسم - التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩م الانجلو المصرية ١٩٧٣م.

٢ - فوزية يوسف العبد الغفور - تطور التعليم في الكويت ١٩١٢ - ١٩٧٢م - مكتبة الفلاح - الكويت ١٩٨٣م ص٣١.

عبد الجليل الطبطبائي الذي توفى عام ١٨٥٤م وابنه الشيخ أحمد المتوفي ١٨٧٨ [١] .

الكتاتيب :

هذا النمط من التعليم قديم في الكويت وفي معظم البلدان الاسلامية، ويمكن القول أن نشأته في الكويت تعود الى الثمانينات من القرن التاسع عشر حين افتتح الملا عابدين في عام ١٨٨٧م ثم الملا راشد الصقعبي (ابن شرهان) في عام ١٨٨٨م الكتاتيب والتي كانت عبارة عن (حانوت)، ثم توالي افتتاح الكتاتيب في منازل بعض أهل العلم حتى أصبح لكل حي كتاب [٢]، كانت الدراسة في الكتاب تبدأ في سن مبكرة حيث يقوم المطوع أو الملا (المعلم) بتعليم التلاميذ قراءة القرآن الكريم وهي مادة التدريس الأساسية، وبالاضافة الى ذلك كان هناك بعض الكتاتيب التي يتعلم فيها التلاميذ الكتابة والقراءة، وقد ظلت المساجد تقوم بدورها السابق وهو الوعظ والارشاد. وكان أولياء الامور هم الذين يتكفلون بنفقات تعليم أولادهم. [٣] ويتم في هذه المرحلة حفظ القرآن الكريم ويجري بمناسبته احتفال خاص، ومنذ عام ١٨٩٣ بدأ تعليم مادة الحساب (الجمع والطرح والقسمة والضرب) على يد «علي بن عمار» الذي كان يعمل محاسبا في الاحساء وقد انتدبه الشيخ جراح الصباح [٤] وبالاضافة الى الكتاتيب كانت هناك الديوانيات التي يلتقي فيها الرجال كبارا وصغارا وهي عبارة عن غرفة ملحقة بالمنزل، حيث تتم فيها الأحاديث والمناقشات المتنوعة وكذلك تقام في بعض الأحيان حلقات وعظ وارشاد.

والوقع أن التعليم في الكويت ارتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي والمهن التي كان يزاولها أهل الكويت وهي التجارة والنقل التجاري (السفر) والغوص على اللؤلؤ وكلها أعمال تتطلب معرفة القراءة والكتابة والحساب، وقد اقتصر التعليم على الذكور حتى عام ١٩١٦م حين قامت احدى السيدات (أمينة العمر) بتعليم البنات قراءة القرآن الكريم وتسمى المطوعة، وبعد ذلك توالى تأسيس كتاتيب البنات حيث تم في عام ١٩٢٦ افتتاح كتاب لتعليم البنات القراءة والكتابة والحساب وقراءة القرآن الكريم والدين والتطريز وحياكة الصوف والقطن، وكانت تقوم عليه عائشة الأزميري [٥].

التعليم النظامي الأهلي :

برزت قضية التعليم وضرورته في الكويت وأصبح محور اهتمام بعض الفقهاء وعلماء الدين منذ السنوات الأولى من القرن الحالي، فالدين الاسلامي يدعو الى العلم وضرورة الاهتمام به ورعايته،

---

١ - عبد الله النوري - قصة التعليم في الكويت في نصف قرن من ١٣٠٠ - ١٣٦٠هـ مطبعة الاستقامة - القاهرة بدون تاريخ ص ١٨.

٢ - المرجع السابق ٢٣.

٣ - عبد العزيز حسين - محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٠م ص ١٠٢ - ١٠٥.

٤ - عبد الله النوري - المرجع السابق.

٥ - فوزية العبد الغفور - المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٧.

ومن واقع الاحساس العميق، بذلك نشطت تلك الجماعة في سبيل نشر التعليم الحديث فأسفرت جهودها عن انشاء أول مدرسة نظامية أهلية في الكويت عام ١٩١١م بتبرعات من الأهالي وأطلق عليها اسم «المدرسة المباركية» [١]، نسبة الى حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥)، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التعليم الحديث يسير في طريق التنظيم، ولكن تركت الكتاتيب على حالها ولم تجر محاولات لاعادة تنظيمها الا بعد مضي عدة سنوات كما سنشير في الصفحات التالية.

نتبين مما سبق أن الفضل في انشاء التعليم الحديث النظامي يعود الى الأهالي أنفسهم والى الجهود التي بذلتها مجموعة من علماء الدين والتجار الذين أدركوا ضرورة وأهمية نشر التعليم وتقديمه على كل اصلاح، ولذلك كان يطلق عليه التعليم الأهلي.

وبسبب نجاح التجربة الأولى قام الأهالي بتأسيس مدرسة نظامية ثانية في عام ١٩٢١ بعد أن أبدي حاكم الكويت آنذاك الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ - ١٩٥٠) اهتمامه بالعلم وطلب من الشيخ يوسف بن عيسى القناعي . . أحد علماء الدين في الكويت ورائد نشر العلم فيها، تطوير منهج المدرسة المباركية، ولكن نتيجة لظهور بعض العقبات من قبل المتزمتين من القائمين على شئون المدرسة المباركية فقد استقر الرأي على تأسيس مدرسة ثانية بتبرعات من الأهالي أيضا ودعم مادي وأدبي من الشيخ أحمد الجابر، وبالفعل تم ذلك في عام ١٩٢١م [٢] وقد أطلق عليها اسم الأحمدية نسبة الى الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت، ويعتبر تأسيس هذه المدرسة خطوة جديدة أخرى في طريق نشر العلم وتطويره حيث أضيفت بعض المواد الدراسية الجديدة وفي مقدمتها اللغة الانجليزية، ولما كانت هذه المدرسة وكذلك ميزانية المدرسة المباركية تعتمد على الممولين من التجار فقد تأثرت أحوالها بالظروف المالية للتجار، ولذلك تأثرت أحوال التعليم كثيرا وتدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في مطلع الثلاثينات والأزمة الاقتصادية (المسابله) مع السعودية فانعكس ذلك على ظروف التجار الذين كانوا يمولون ميزانية التعليم.

وبالاضافة الى هذه العقبة فقد ظهرت عقبة أخرى تتمثل في المعارضين الذين كانوا يعتقدون بخطورة التعليم الحديث على اسس الالتزام بالاسلام، وكانوا ينظرون الى التجديد كما لو كان بدعة، ولكن كل هذه المشاكل لم تقف عثرة في طريق نشر وتطوير التعليم في الكويت الذي كان في المدرستين ابتدائيا حيث تعطي دروس في القرآن الكريم . . والتفسير والفقه . . واللغة العربية . . والتاريخ الاسلامي المرتبط بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ودروس في مبادىء الجغرافيا والهندسة [٣] واللغة الانجليزية التي اقتصر تدريسها على المدرسة الأحمدية فقط.

ولم يكن افتتاح المدارس النظامية يعني الاستغناء عن دور الكتاب، أو حلقات الوعظ والارشاد في المساجد التي ظلت تقوم بدورها المعروف.

---

١ - لمزيد من التفاصيل انظر - د. نجاة عبد القادر الجاسم - الشيخ يوسف ابن عيسى القناعي - دورة في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت الفصل الثاني - كاظمة للنشر ١٩٨٩م الكويت - ص ٢١ - ٣٧.

٢ - انظر: د. نجاة عبد القادر الجاسم - المرجع السابق ص ٣٠.

٣ - فوزية العبد الغفور - المرجع السابق ص ٥٩.

ومجمل القول أن الكويت شهدت في الفترة من ١٩١١ ـ ١٩٢١م محاولات جادة لتحديث التعليم حسب امكاناتها المالية والبشرية المتواضعة جدا دون المساس بجوهره، والابقاء على التعليم الديني لضمان التربية الاسلامية الصحيحة، وبذلك يمكن القول أنه بالرغم من غياب خطة تعليمية تربوية بمفهومها الحديث الا أن الهدف من التعليم وتطويره كان واضحا بالنسبة للقائمين عليه.

ولكن المتطلبات الأساسية لم تكن متوفرة، فمثلا لم يكن الكتاب المدرسي المتخصص متوفرا واعتمد اسلوب التدريس على طريقة الاملاء حيث يملي المدرس المادة العلمية على التلاميذ، مما يؤدي الى عدم افساح المجال لطرح الأسئلة والمناقشة.

على أي حال فان التعليم منذ عام ١٩٣٦م بدأ يخطو خطوات أكثر استقرارا، وذلك بعد أن تم عقد اتفاقية امتياز التنقيب عن البترول في الكويت في ديسمبر ١٩٣٤م بين الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت وشركة بترول الكويت وهي شركة انجليزية أمريكية تعهدت بأن تدفع للشيخ أحمد الجابر الصباح مقابل الامتياز مبلغا وقدره ٤٧٥,٠٠٠ روبية. فكان لهذه التطورات أثرها الايجابي على الكويت خاصة بالنسبة للتعليم.

استقر رأي مجموعة من القائمين على شئون التعليم ضرورة وضعه تحت الاشراف والانفاق الحكومي فبادروا وتقدموا في عام ١٩٣٦م الى حاكم الكويت بطلب تخصيص ميزانية للتعليم، وقد تضمن الطلب اقتراح رفع الرسوم الجمركية نصف بالمائة تخصص للتعليم، فوافق الشيخ أحمد الجابر على ذلك الاقتراح ولكنه اشترط موافقة التجار عليه، فتم عرضه على مجموعة منهم في يوليو ١٩٣٦م فوافقوا عليه، وبعد ذلك التاريخ سار التعليم بخطوات أسرع وأكثر تنظيما، وصولا الى الاتجاه الصحيح، ومن ثم كان لابد من تشكيل هيئة رسمية تشرف عليه وتتولى كافة شئونه فقد أصبح تحت الاشراف الحكومي وأصبح له مورد ثابت.

مجلس المعارف :

تأسس المجلس في أكتوبر عام ١٩٣٦م بالانتخاب، ويتكون من ستة أعضاء ورئيس من آل الصباح وينحل المجلس في نهاية كل عامين، ويجري الانتخاب مجددا حسب النظم القانونية، كما ورد في المادة الثانية من قانون المعارف الذي صدر في الثامن عشر من نفس الشهر [١] والمجلس أعلى سلطة تشرف على التعليم، ولقد قام بدور هام في مجال تطويره في حدود الامكانات المتوفرة في تلك الفترة، فاهتم بالبعثات التعليمية وانشاء المدارس واستقدم في العام الدراسي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧م بعثة تعليمية من فلسطين للتدريس في مدارس الكويت وهذه المجموعة لم تكن قد أنهت المرحلة الثانوية عدا أحدهم وهو الأستاذ أحمد شهاب الدين الذي كان قد درس عامين في دار المعلمين ببغداد [٢] وقد عين في الكويت على ادارة التعليم كما تولى مسئولية نظارة المدرستين المباركية والأحمدية.

١ ـ د. بدر الدين الخصوص ـ دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي ـ ١٩١٣ ـ ١٩٦١ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ الكويت ١٩٧٢ ـ ص ٤٢٥ .

٢ ـ صالح شهاب ـ تاريخ التعليم أيام زمان ـ الجزء الأول ١٤٠٥ ـ ١٩٨١ مطبعة حكومة الكويت ص ١٢٣ .

موقف السلطات البريطانية :

كان رأي الوكيل السياسي البريطاني في الكويت تأجيل الاستعانة ببعثة علمية عربية من فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني بحجة أن الظروف وتطور الأحداث هناك تحول دون ذلك، ولكن مجلس المعارف الكويتي لم يأخذ بهذا الرأي [1] فحاول الوكيل السياسي عرقلة وصول البعثة بعدم منحهم التأشيرة، وأصر على تغيير أحد المرشحين بآخر بحجة أنه من ذوي النشاط السياسي المعادي للاستعمارين الفرنسي والانجليزي وهو (ذو الكفل عبد اللطيف) وبالفعل تم تنفيذ رغبة الوكيل وحل محله جابر حديد [2] .

كانت نتائج أعمال وجهود البعثة الفلسطينية ملموسة، فقد قامت بتنظيم المنهج الدراسي لهاتين المدرستين، وذلك بعد أن أجريت الاختبارات الشفوية والتحريرية للتلاميذ لتحديد مستواهم الدراسي، وقد شملت الاختبارات التلاميذ الذين جاءوا من المدارس الأهلية، وبموجب تلك الاختبارات تبين أن مستواهم الدراسي يصل الى الصف الرابع الابتدائي، ومن ثم كانت المراحل الدراسية في المدرستين تبدأ من الأول الابتدائي الى الرابع الابتدائي، واستحدثت بعد ذلك سنة دراسية جديدة الى أن تم تطبيق التعليم التجاري * في المدرسة المباركية سنة ١٩٤٠م ثم الدراسة الثانوية سنة ١٩٤٢م [3] .

وبحكم الجوار مع العراق ولكي يسهل توفير مستلزمات الدارسة من كتب وقرطاسية ولكي يسهل على أولياء الأمور في الكويت ايفاد أولادهم الى المعاهد العراقية لاستكمال دراستهم هناك، فقد استقر الرأي في ذلك الوقت على الاستفادة من المنهج الدراسي العراقي وكذلك بعض المقررات من مصر ولبنان [4] ولكن بعد ادخال التعديلات المطلوبة بما يتناسب وظروف المجتمع الكويتي وأيضا بما يتفق مع المنهج الدراسي في فلسطين، وذلك من أجل تسهيل مهمة التدريس على المدرسين الفلسطينيين.

نشط مجلس المعارف بعد ذلك في تأسيس المدارس التي ازداد الاقبال عليها فتم افتتاح المدرسة الشرقية ثم القبلية، وبعد ذلك توالى تأسيس المدارس الاخرى، كما ازداد تبعا لذلك أعداد المدرسين، وتم افتتاح مدرسة للبنات في العام الدراسي ١٩٣٧ - ١٩٣٨م.

ولكن رغم كل المحاولات التي كانت تجرى لرفع مستوى التعليم وتطويره الا أنه ظل أسير القيود المالية التي كانت تحول دون اجراء المزيد من التعديلات.

---

١ - صالح شهاب - المرجع السابق ص ٩٧ - ٩٨ .

٢ - المرجع السابق ص ١١١ .

(*) مسك الدفتر، اي حساب عملية البيع والشراء بأسلوب أحدث.

٣ - فوزية العبد الغفور - المرجع السابق ص ٧٩.

٤ - المرجع السابق ص ٨١.

محاولات التدخل البريطاني :

كانت تحكم العلاقات الكويتية البريطانية في تلك الفترة بعض الارتباطات والاتفاقيات وفي مقدمتها اتفاقية الحماية المعقودة في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩م، وهذه الاتفاقية لم تكن تمنح السلطات البريطانية حق التدخل في شئون الكويت الداخلية مثل التعليم وغيره، والحقيقة أن السلطات البريطانية سواء حكومة الهند البريطانية أو حكومة لندن لم تكن تهتم بالتعليم في منطقة الخليج العربي رغم مسئوليتها عن شئون الخليج منذ العشرينات من القرن التاسع عشر، ولكن في الثلاثينات من القرن الحالي ومع ظهور الوعي الوطني القومي وازدياد اهتمام السلطات الكويتية الرسمية والشعب الكويتي بنشر العلم، رأت السلطات البريطانية ضرورة التدخل والاشراف على التعليم بهدف توجيهه نحو الاتجاه الذي لا يضر المصالح البريطانية ولا يسبب لها مشاكل، ففي أعقاب الأحداث التي تلت حل المجلس التشريعي الأول في الكويت في ديسمبر ١٩٣٨م ذلك المجلس الذي اعتبرته السلطات البريطانية من المجالس المتطرفة [١] قررت السلطات البريطانية اتخاذ خطوة ما في طريق الاشراف على التعليم والتعاون مع السلطات الكويتية من أجل ادخال بعض التحسينات عليه.

ولذلك فقد بادر المقيم السياسي في الخليج العربي بزيارة الكويت في ذلك العام، وناقش مع حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح شئون التعليم معبرا عن رأيه بأن التعليم في الكويت بحاجة ماسة الى التنظيم لكي يسير في الاتجاه الصحيح [٢] ولم يقتصر الاهتمام البريطاني على شئون التعليم في الكويت بل شمل أيضا البلدان العربية الأخرى حين عبر المسئولون عن التعليم في لندن عن قلقهم على مستقبل التعليم في كل البلاد العربية [٣].

ولقد بذل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي غاية وسعه لايجاد فرصة للتدخل في شئون التعليم في الكويت ومن أجل ذلك طلب من الشيخ أحمد الجابر الموافقة على قيام عضو جمعية الشباب المسيحيين في العراق والذي يعمل بالتدريس (أدريان فالنس) (ADRIAN VALLANCE) بزيارة الكويت وهو في طريقه الى البحرين أو عند عودته منها والتي كان من المقرر أن يزورها وذلك للمشاركة في اعداد مشروع التعليم هناك [٤]، وكان رأي المقيم أن زيارة فالنس للكويت ستتيح له الفرصة لكي يطلع على أحوال التعليم في مدارسها ووضع المقترحات المطلوبة لتطويره.

موقف حاكم الكويت ومجلس المعارف :

كان يهم الشيخ أحمد الجابر. دفع عجلة التعليم الى الأمام وتطويره، ولذلك فقد اهتم به منذ توليه الحكم عام ١٩٢١م عندما طلب من الشيخ يوسف بن عيسى القناعي تطوير المدرسة المباركية كما اهتم بتأسيس المدرسة الأحمدية وتدريس اللغة الانجليزية ولذلك فقد رحب باقتراح المقيم

١ - د. نجاة عبد القادر - التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩م الفصل الخامس.

٢ - I – O – R/ 15/5/195 – Office of Politicl Resident in the Gulf to Kamp. Kuwait – 12 th May 1939.

٣ - I – O –/R/ 15/5/195 – Higham – Educational Manager 12 May 1937 to consulate general Bushire – Iran.

٤ - I – O – R/ 15/5/193 – office of political resident in the Gulf – Kamp. Kuwait – 20th May 1939 conf. to his Majestys charged affairs Bagdad.

السياسي لأن الشيخ أحمد الجابر كان يرى أن فالنس لا شك سيقدم المقترحات التي تساعد على تطوير وتقدم التعليم، كذلك الحال بالنسبة لموقف أعضاء مجلس المعارف الذين رحبوا بزيارة فالنس لأن الهدف الأول للمجلس هو نشر التعليم.

وهكذا فان اقتراح زيارة فالنس لقى ترحيبا من المسئولين في الكويت، ولكن لم يكن ذلك الترحيب يعني افساح المجال لفالنس أو غيره من المسئولين الانجليز للتدخل في السياسة التعليمية الكويتية، كما سنرى فيما بعد.

التقرير الأول - يونيو ١٩٣٩م :

زار فالنس الكويت في شهر يونيو عام ١٩٣٩م وأقام فيها حوالي أسبوع، واطلع على سير الدراسة في مدارسها وعلى المناهج الدراسية وأسلوب التدريس ومن ثم وضع تقريره بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٣٩م، ويعد أول وأهم تقرير عن التعليم في الكويت في تلك الفترة المبكرة من تاريخ التعليم النظامي فيها، وهو يعطي صورة واضحة عن التعليم في مدارسها لأنه تطرق الى العديد من القضايا التربوية والتعليمية الهامة، وكان انطباع فالنس عن التعليم في مدارس الكويت يتسم بالرضى والإرتياح، ولقد حرص على تسجيل الايجابيات والسلبيات، واهتم بكل ما يتعلق بشئون التعليم من المباني والفصول والكتب وغيرها، فأشار الى أن المباني متواضعة ولكنها نظيفة وقد تم ترميمها جيدا، الا أن الفصول والطاولات والأدراج كانت بحاجة الى تجديد، وعموما فقد تناول كل شئون التعليم كما سنوضحه تفصيلا في النقاط التالية:

الهيئة التدريسية والتلاميذ

عندما وصل فالنس الى الكويت كان قد مضى على عمل البعثة الفلسطينية ثلاث سنوات، وقد امتدح فالنس عملها وأشار الى أن مدير التعليم قد أدخل عدة اصلاحات على التعليم، كما أشاد بدور مساعدي المدير، وأثنى فالنس على التلاميذ وعلى انتظامهم في الدراسة، وقال إنهم يبدو عليهم علامات الذكاء والصحة الجيدة خاصة تلاميذ الفصول الأولى، ولكن ملابسهم ليست على درجة كافية من النظافة.

أما فيما يتعلق بعدد التلاميذ في كل فصل فقد أوضح أن الفصول الأولى والمتوسطة تضم العدد الصحيح والمناسب.

الا أن فصول الأطفال تضم أعدادا كبيرة جدا، ويرجع عدم التوازن بين الفصول الى أن معظم التلاميذ لا يكملون تعليمهم بسبب الظروف الاقتصادية والتي قد تضطرهم الى ترك الدراسة بعد تعلم القراءة والكتابة ومبادىء الحساب، وذلك لكسب الرزق ومساعدة ذويهم.

الرعاية الصحية :

كان الاهتمام الرسمي بالصحة العامة في الكويت في تلك الفترة متواضعا للغاية بسبب قلة الامكانات المالية، ولذلك لم تكن الرعاية الصحية في المدارس متوفرة، مما كان له أثره السلبي على مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ، وقد لاحظ فالنس هذا الوضع فاقترح «تعيين طبيب متفرغ للمدارس، أو أن يخصص راتب لطبيب غير متفرغ من مهامه رعاية صحة التلاميذ، ولضمان رعايته لهم اشترط فالنس أن تكون التزامات الطبيب وأعماله الأخرى محدودة وذلك لكي يتسنى له القيام بزيارات يومية الى كل المدارس بالاضافة الى زيارة التلاميذ الذين يتخلفون عن الحضور لمدارسهم لأسباب صحية، ومن مهامه اعداد التقارير عن صحة التلاميذ ومدى تحسنها، أي يكون هو المسئول عن الصحة البدنية للتلاميذ أثناء دراستهم، هذا وقد نبه فالنس الى ضرورة أن يختص الطبيب ويهتم بمعالجة أمراض العيون وذلك لكثرة أعداد التلاميذ من صغار السن الفاقدي البصر أو من هم على وشك الحرمان من نعمة البصر، والسبب يعود الى اهمال المرض في مراحله الأولى».

ومن واجبات الطبيب [1] أيضا كما أشار فالنس القيام بالتوعية الصحية وذلك «بالقاء محاضرات في الصحة العامة على التلاميذ لغرس حب النظافة والعادات الصحية، وأن يسعى من أجل كسب ثقة التلاميذ، لأن نجاح مهمته يعتمد على ايجاد تلك الثقة».

الشعور الوطني :

كان المجتمع الكويتي في تلك الفترة يعيش مرحلة متقدمة من نمو الوعي القومي الذي بلغ درجة كبيرة في بعض أقطار الوطن العربي، وقد أثار هذا النمو السلطات البريطانية التي خشيت من انعكاساته السلبية على وجودها ومصالحها في هذه المنطقة، ولذلك فقد عبر فالنس عن قلقه فدعا في تقريره الى «غرس الروح الوطنية الخاصة بالكويت» أي تقديمها على الشعور القومي العربي، والحقيقة أن فالنس عبر بذلك عن تخوفه من الوعي القومي في الوقت الذي كان يهم السلطات البريطانية عزل امارات الخليج العربي عن بقية أقطار الوطن العربي خاصة بعد اكتشاف البترول في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية.

وفي اطار حديثه عن الوعي الوطني ركز فالنس على أهمية دراسة التاريخ الوطني الكويتي، وبذلك يضاعف من الشعور بالانتماء للكويت، وكان التلاميذ ينشدون النشيد الوطني الخاص بالكويت والذي أعده أحد أبناء الكويت وهو الشاعر «فهد العسكر».

وجدير بالذكر أن تلاميذ مدارس الكويت كانوا يدرسون مادة التاريخ من كتاب «تاريخ الأمة العربية» تأليف درويش المقدادي وكتاب «تاريخ العرب» من تأليف محمد عزة دروزة، وأشار فالنس

١ ـ وصل أول طبيب استخدمته الحكومة الكويتية من سوريا عام ١٩٤٠م واسمه يحيى الحديدي ـ يوسف شهاب ـ الكويت عبر التاريخ ـ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م ص ٢٩٢.

الى أن استمرار هذا الوضع سيؤدي الى اثارة الشعور المعادي لبريطانيا ولذلك نجده يوصي هو والمقيم السياسي أيضا باعداد كتاب يتناول تاريخ الكويت يقوم بتأليفه أحد الأشخاص الأكفاء وأن يكون أسلوبه بسيطا جدا ومناسبا للفصول الأولى [1] وليس من شك أن تدريس التاريخ الوطني من الأمور الأساسية التي لابد من الاهتمام بها الى جانب تدريس تاريخ الوطن العربي، ولكن مجلس المعارف الكويتي لم يقبل التركيز على التاريخ الاقليمي. فالكويت جزء من الوطن العربي وأصر على ضرورة الاستمرار في تدريس التلاميذ تاريخ الأمة العربية [2].

الملبس الوطني :

امتد اهتمام فالنس بقضية تنمية الشعور الوطني الكويتي الى أمر هام يتعلق بالملبس الوطني لأن المحافظة عليه واحترامه يعد من مظاهر الاعتزاز بالتقاليد والمجتمع الذي ينتمي اليه الفرد، لهذا السبب فقد انتقد محاولات المدير الفلسطيني اقناع التلاميذ بإرتداء الملابس الأجنبية (القميص والبنطلون) ولم يستحسن ما قاله المدير من أنه شيئا فشيئا يحاول حث التلاميذ على ارتداء الملابس الاوروبية بدلا من العربية وكذلك عن طريق اعطاء التلاميذ الفقراء الملابس الجديدة فأكد فالنس «أن هذا الاجراء خطأ فادح وكان يرى أن الملابس العربية جميلة ومحترمة ومناسبة لطقس الكويت، ونبه الى ضرورة ألا يعتاد التلاميذ على احتقار عادات أسلافهم بل على العكس من ذلك يجب أن يتعلموا احترامها واحترام زيهم الوطني وأن يشعروا وهم يرتدونه بالفخر والاعتزاز». وهكذا يتبين بجلاء أن بعض الملاحظات والتوصيات التي طرحها فالنس كانت هامة لتعزيز الشعور الوطني.

تعليم الأطفال :

لم يكن تعليم الأطفال قضية متميزة تحظى بالرعاية والاهتمام في تلك الفترة حيث تضافرت مجموعة من العوامل والظروف التي تتعلق بالاماكانات البشرية والمالية وأدت الى عدم منح قضية تعليم الأطفال المزيد من الرعاية والاهتمام، وكان الاهتمام يتركز على تنشئة الطفل التنشئة الدينية الإسلامية السليمة وبالتالي كان التعليم الديني يبدأ به الطفل منذ الصغر، وهذه لا شك ميزة لا جدال في أهميتها.

ولكن كان رأي فالنس أن تعليم الأطفال بحاجة الى المزيد من الرعاية وأشار الى أنهم لا يتمتعون بالاهتمام الكافي المرضي وأكد أن هذا الوضع يسود كافة البلدان الشرقية حيث يخصص المعلمون الجيدون لتعليم المراحل المتقدمة بينما يترك الأطفال في مراحل الدراسة الأولى بين أيدي معلمين مستواهم التأهيلي متواضع، مع أن تعليم الطفل في مراحل الدراسة الأولى من عمره أهم بكثير من تعليم غيره، فهو في المراحل الأولى يتعلم النظافة والنظام وأساليب التفكير الصحيح،

١ - R/ 15/5/196 – Covernment education in kuwait 28 June 1939 Adrain Vallance to Galloway. political agent – Kuwait. انظر أيضا صالح شهاب - المرجع السابق ص ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٦.

٢ - صالح شهاب - المرجع السابق ص ٣٣٢ - ٣٣٤.

ولذلك فانه مالم يحصل التلاميذ الصغار على الاساس السليم والقدرة الصحيحة في مراحل التعليم الأولى فانه لا يمكن تعليمهم بنجاح في المرحلتين المتوسطة والعالية ولا يمكن رفع مستواهم الثقافي، لأن مرحلة الطفولة هي الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه الثقافة العالمية، وهنا تكمن أهمية تعيين أكفأ المعلمين لأصغر التلاميذ في كل مدرسة، اذن يجب مراجعة الوضع، خاصة وأن فالنس نبه الى قضية تربوية هامة تتعلق بسلبيات جمع التلاميذ الكبار مع الصغار في نفس الفصول بل وفي المدرسة وأوصى بعدم فتح فصول جديدة للأطفال في أية مدرسة من مدارس الكويت والتي تضم تلاميذ تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والعشرين، وأكد على وجوب انشاء مدرسة تحمل اسم «مدرسة اعدادية» لاعداد التلاميذ الذين هم في المراحل الأولى أي السنوات الأولى، كما أوصى بأن يعين لهذه المدرسة أقدر المعلمين وأفضلهم وأكثرهم تحليا بالصبر وأن ينظر الى المدرسة على أنها أهم مدرسة في الكويت، كما أكد على أن الأخذ بهذه التوصية ستكون له نتائج ملموسة تؤدي الى تحسين أوضاع التعليم في مدارس الكويت.

وصفوة القول أن التلاميذ الصغار هم القاعدة فاذا تمت رعايتها ستؤتي ثمارا طيبة في المستقبل، وما لم يحظ الأطفال بالرعاية الكافية منذ البداية فان النتائج السلبية ستظهر في المستقبل والمهم هو تهيئة الطفل نفسيا وتربويا واجتماعيا منذ الصغر.

المناهج الدراسية :

حدث تقدم متواضع في مجال تطوير المناهج الدراسية منذ عام ١٩١١م وكان هناك أولويات بخصوص المواد التي تدرس، فكانت مادة الحساب (الجمع والطرح والقسمة والضرب) من المواد المهمة لما لها من ارتباط بالمهن التي كان يزاولها الأهالي وهي التجارة والغوص على اللؤلؤ ومنذ أواخر الثلاثينات من القرن الحالي ازدادت أهمية تدريس هذه المادة الى جانب اللغة الانجليزية، فقد كان من المتوقع أن تعلن شركة بترول الكويت عن حاجتها لبعض الوظائف وبرواتب جيدة، ولكن بموجب تقرير فالنس فان تحصيل التلاميذ في هذه المادة لا يفسح المجال أمامهم للعمل لدى الشركة، وأكد أن مستوى تحصيلهم العلمي لم يكن يؤهلهم للعمل في وظائف كتابية لدى الحكومة الكويتية، أو في المحلات التجارية، ولذلك نبه الى أمر هام وهو ضرورة «تحسين تدريس الرياضيات واللغة الانجليزية وأكد على أنه مالم يتم ذلك فان كافة الوظائف ذات الرواتب الجيدة ستكون في أيدي الأجانب مما سيثير سخط وتظلم الكويتيين مثلما حدث في البحرين *».

ومن هذا المنطلق فان الحل يكمن في تعيين مدرس لمادة الرياضيات ذي كفاءة جيدة بحيث يشرف على كل مدرسي هذه المادة وبشرط أن يدخل وسائل التعليم الحديثة في تدريس هذه المادة،

(*) نشطت الحركة الوطنية في البحرين في الثلاثينات وكان أحد مطالبها طرد العمال غير الفنيين من شركة النفط واحلال وافساح المجال للمواطنين لكي يحلوا محلهم وكذلك السماح بانشاء نقابة للعمال اضافة الى مطالب أخرى.
د. أمل ابراهيم الزياني - البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي. البحرين الطبعة الثانية ١٩٧٧ ص ١٢١.

وأكـد على ضرورة أن يكون هذا المدرس على اتصال بالوكيل السياسي البريطاني في الكويت وأن يستفسر منه عن متطلبات شركة البترول بخصوص منهج هذه المادة وذلك لكي يتم تحديد مفرداتها، هذا فيما يتعلق بتحسين تدريس مادة الرياضيات، أما بالنسبة لمستوى مادة اللغة الانجليزية فرغم أنه جيد الا أنه ليس متقدما كثيرا، فالتلاميذ يتعلمون اللغة الانجليزية ولكن ضمن الحدود الضيقة ومن خلال كتب التعليم المدرسية البسيطة، ولذلك فان نسبة التحصيل لدى التلاميذ بسيطة وغير مناسبة لحاجة شركة البترول، وأن الأمر يقضي بأن تكون هناك رؤية واضحة نحو تدريس هذه المادة وأن تتم مواجهة الوضع بتعيين مدرس انجليزي لتدريس هذه المادة في الفصول العليا، وكما نبه الى ضرورة حث المدرسين الذين يتولون تدريس مادة اللغة الانجليزية على رفع مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ.

وقد يرى البعض معقولية اقتراح فالنس الخاص بتعيين مدرس انجليزي ولكن في ذلك الوقت كان من المتوقع أنه لن يلقي ترحيب السلطات الكويتية حيث يبقى هاجس الخوف من وجود المدرس الأجنبي من حيث تأثيره على أفكار التلاميذ.

وكان الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في مقدمة أعضاء مجلس المعارف الذين رفضوا هذا الاقتراح خوفا من أن يتأثر التلاميذ بالعادات والتقاليد الأجنبية، فرغم حرص السلطات الكويتية على نشر التعليم وتطويره الا أن ذلك لم يكن يعني التضحية بالعادات والتقاليد الراسخة أي أن الشكوك والتخوف التقليدي منع تنفيذ هذا الاقتراح وفي الواقع كان للموقف الموضوعي هذا مبرراته.

خط التلاميذ :

اهتم فالنس بموضوع خط وكتابة التلاميذ وبعد أن اطلع على كراساتهم أشار الى رداءته وضعف قدرة التلاميذ على الكتابة سواء باللغة العربية أو اللغة الانجليزية، وقد علق بقوله: «ان هذا أمر مؤسف لأن حسن الخط من تقاليد العرب القديمة، كما أن رداءة الخط دليل على ضعف التعليم وان صاحب الخط الرديء لا يتمكن أبدا من شغل وظيفة كاتب لدى الحكومة أو البنك أو المحلات التجارية وهذه كلها وظائف محط أنظار كثير من تلاميذ المدارس، «أما سبب رداءة الخط فيعود حسب تقدير فالنس الى أن التلاميذ يتعلمون الكتابة بطريقة نسخ ما يكتبه مدرسوهم على السبورة أو بتقليد حروف الكتب المطبوعة، أي أنهم لا يستعملون دفاتر خاصة للتمرين على الكتابة، وهذا أسلوب خاطىء بالطبع، ونظرا لوجود أكثر من نوع للخط العربي فقد اقترح فالنس أن يعرض على الشيخ أحمد الجابر ـ مجموعة من النماذج لكي يقرر نوع الخط الدارج في الكويت أو الملائم لحاجة أبنائها وبعد ذلك يتم اختيار أكفأ المعلمين من أصحاب الموهبة في الخط لتدريس هذه المادة، أما فيما يتعلق بتدريس الخط باللغة الانجليزية فقد اقترح أن يتعلم التلاميذ في كل المدارس الكتابة في الكراسات الأصلية، كما نبه الى ضرورة منع التلاميذ من استخدام الأقلام الرصاص بل يجب أن يتعودوا على استعمال الحبر لأن ذلك يساعد على تحسين الخط.

انتظام التلاميذ :

ومن الأمور الهامة التي ركز عليها فالنس انتظام التلاميذ، ومع أنه لم يبين تخلف التلاميذ عن الحضور الى المدارس الا أنه أكد على ضرورة أن يعين فراش في كل مدرسة تكون وظيفته مراقبة معدل انتظام التلاميذ في الحضور وزيارة أولياء الأمور للاستفسار منهم عن سبب عدم حضور أولادهم للمدرسة، حتى تكون ادارتها على علم بالأسباب، ولكي يشعر التلميذ أيضا بالرعاية والاهتمام والمتابعة.

المدرسة المباركية :

وبناء على تقرير فالنس فقد لوحظ أن المدرسة المباركية التي هي أول مدرسة أهلية نظامية في الكويت كانت تحظى بالاهتمام والرعاية أكثر من غيرها من المدارس وهي الأحمدية والشرقية والقبلية، ويبدو أن السبب في ذلك يعود الى أنها كانت تضم فصولا أعلى من تلك الموجودة في المدارس الثلاث، وقد حرصت السلطات الكويتية على أن تضم في تلك المدرسة المدرسين الفلسطينيين، بالاضافة الى ذلك فان النشاط الكشفي كان يقوم به تلاميذ المدرسة المباركية فقط، وقد بلغ عدد الكشافة مائة، وباختصار فان المدرسة المباركية كانت تتمتع برعاية ملموسة، مما أدى الى وجود بعض التمييز بين المدارس وهذا بالطبع وكما أشار فالنس يشكل خطأ كبيرا لأن استمراره يقضي على روح التعاون والتضامن الذي ينبغي أن يسود بين المدارس، خاصة وأن المدارس الأخرى هي الروافد الأساسية للمدرسة المباركية حيث أن تلاميذها يتحولون الى الفصول العليا في المدرسة المباركية، ولذلك فان فالنس يؤكد في تقريره على ضرورة أن يكون الاهتمام بمستوى التعليم في المدارس الثلاث على نحو ما هو عليه في المدرسة المباركية.

الرواتب :

وهي قضية أخرى مهمة أثارها التقرير حيث ركز على «ضرورة زيادة رواتب الكويتيين الذين يعملون في مهنة التدريس، فقد لاحظ تميزا بين رواتب الفلسطينيين والكويتيين حيث يتراوح راتب المدرس الكويتي ما بين عشرين الى ستين روبية بينا راتب المدرس الفلسطيني مائة وثلاثين روبية».

كما اقترح فالنس زيادة راتب مدير التعليم ومنحه مكافأة نظرا للجهود التي بذلها في تطوير التعليم، وكان فالنس يرى ضرورة تجربة النظام التعليمي الانجليزي المتبع في مدارس فلسطين وتطبيقه في مدارس الكويت، ولذلك فقد كان رأيه هو استمرار الاستعانة بهؤلاء المدرسين.

(*) الدينار = ١٣,٥ روبية.

الوعي السياسي :

ذكرنا في الصفحات السابقة أن المجتمع الكويتي شهد في الثلاثينات من القرن الحالي، ومع تطور احداث الوطن العربي، ونمو التعليم في الكويت تطورا في نمو الوعي السياسي الوطني والقومي، وكان هذا الوعي بالطبع يثير القلق البريطاني، ولم يغفل فالنس اثارة هذا الموضوع والتنبيه الى سلبيات عدم الاهتمام بهذه التطورات من قبل السلطات البريطانية نظرا لخطورتها على المصالح البريطانية في هذه المنطقة الحيوية من العالم خاصة بعد اكتشاف النفط ولذلك نراه يوصي بل ويؤكد على «ضرورة ابعاد التعليم عن النشاط السياسي ومنع تدخل المدرسين والتلاميذ في الأمور والقضايا السياسية خاصة» وأن الكتب التي كان يتداولها التلاميذ تتضمن الكثير من الأفكار والمعلومات المعادية للاستعمار الغربي وتدعو الى مقاومته، ولضمان ذلك أكد على ضرورة تحذير المدارس بين الحين والآخر بأن ممارسة أي نشاط سياسي سواء من التلاميذ أو المعلمين ستكون نتيجته الطرد من المدرسة وأوصى بوجوب تطبيق هذا التحذير عمليا وبشدة، واقترح أن يصدر قانون بذلك، على أساس أنه بواسطته تتم السيطرة على نمو الوعي السياسي الوطني الذي قد يثير المشاكل أمام المصالح البريطانية.

التعليم الفني :

لاحظنا في الصفحات السابقة اهتمام فالنس بقضية التنسيق مع شركة بترول الكويت فيما يتعلق بالمنهج، وكان يهدف الى ربط التدريس بحاجة الشركة، وكذلك الحال بالنسبة للتعليم الفني حيث كان من المتوقع أن تصبح الكويت من أهم مراكز الصناعة النفطية في العالم.

ولذلك فان الحاجة كانت ماسة الى البدء بالتعليم الفني لتخريج كوادر وطنية متخصصة في بعض الحرف اللازمة لأعمال الشركة، وكان رأي فالنس هو «انشاء مدرسة فنية صغيرة في الكويت». ولكن رغم أهمية هذا الاقتراح الا أنه اصطدم بالعقبة المالية وعندئذ اقترح ايفاد عدد من الشباب الكويتي للدراسة في المدرسة الفنية في البحرين Covernmemt TECHNICAL SCHOOL

كما اقترح مكاتبة شركة بترول الكويت لكي تقدم المساعدة المالية لهذه البعثة، هذا وكان مدير الشركة ـ سكوت «Scott» قد أكد لفالنس أنه يجب على كل من يرغب في العمل لدى الشركة الحصول على درجة عالية من التدريب العملي.

وكان رأي فالنس هو «البدء بهذا النوع من التعليم وهو من الأولويات لاعداد الشباب بأسرع وقت دون الانتظار الى حين بدء استغلال البترول» [1] هذا وكان المسئولون في دائرة المعارف قد تطلعوا الى تأسيس مدارس ومعاهد فنية محلية [2].

١ ـ I – O – R/ 15/5/195 – Education of kuwait 28 June 1939 Adrian Vallance to Galloway political Agent – Kuwait.

٢ ـ فوزية عبد الغفور ـ المرجع السابق ص ٨٦.

وبالفعل تمت عدة اتصالات بين الشيخ أحمد الجابر ـ ومدير عام شركة البترول والوكيل السياسي البريطاني في الكويت، وبناء على تلك المراسلات فقد منحت الشركة منحتين لطالبين كويتيين للدراسة في الكلية الصناعية في البحرين [1] ، ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال انه في أواخر الثلاثينات وبعد اكتشاف النفط في الأراضي الكويتية اتجه العديد من العاملين في المهن البحرية وغيرها الى العمل لدى شركة بترول الكويت، وبالتحديد في عمليات المسح البري والبحري وعمليات الحفر ولقد ساهموا مساهمة كبيرة في تلك الأعمال، كما أن شركة بترول الكويت اهتمت، بتدريب الكويتيين على بعض الأعمال الفنية البسيطة الخاصة بالبترول منذ عام ١٩٤٨م في منطقة المقوع في الكويت [2] .

وهكذا فقد كانت تلك أهم الموضوعات والقضايا التي تطرق اليها تقرير فالنس الذي الحق تقريره برسالة وجهها الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أكد فيها أن كل الملاحظات الايجابية التي تضمنها التقرير حقيقية، وأن المسئولين في الكويت يحاولون بالفعل تطوير التعليم، وشدد على أهمية تعيين مدير انجليزي ومفتش للتعليم في الكويت موضحا أن «الثروة المادية قادمة الى الكويت بسبب استغلال الثروة النفطية وبالتالي فان هذا التغيير في موارد الدخل سيؤدي الى احداث التغيير الشامل في الكويت، ولذلك كان رأيه ضرورة تعيين شخص انجليزي لكي يشرف على التعليم حيث كان من المتوقع ارتفاع نسبة اعداد التلاميذ مما ينتج عنه ارتباك شديد في المدارس، وبالتالي تصبح الحاجة حسب رأيه ماسة الى ادارة منظمة واشراف دقيق.

وفي سبيل حث التلاميذ على استكمال تعليمهم فقد اقترح فالنس في رسالته تلك الاتفاق مع شركة بترول الكويت على أساس رفض تعيين أي شاب كويتي في سن الدراسة مالم يحمل شهادة تؤكد أنه لن يصل الى مستوى أعلى مما وصل اليه، عندئذ يتم تعيينه في الشركة، ولكن فالنس نبه الى أن مثل هذه الشهادة قد تمنح لمن لا يستحقها بسبب الضغوط التي قد تمارس على المدير المسئول عن منح تلك الشهادات، وعموما فان فالنس أكد أنه رغم كل السلبيات التي ذكرها فان حال التعليم في مدارس الكويت ليس سيئا.

تقييم التقرير :

اهتم التقرير بطرح الكثير من الموضوعات والقضايا التربوية والتعليمية، كما احتوى التقرير على الكثير من التوصيات والمقترحات التي تهدف الى رفع وتطوير مستوى التعليم، ولكن يلاحظ أن كاتبه قد تقيد بطرح تلك المقترحات في حدود الامكانات المادية الكويتية، وقد عبر فالنس عن تفهمه لواقع الظروف في الكويت.

---

١ ـ صالح شهاب المرجع السابق ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

٢ ـ السيد/ بدر محمد البدر ـ مقابلة أجريناها معه بتاريخ يونية ١٩٩٠م وهو من الذين عملوا مع شركة البترول في الأربعينات.

وعلى صعيد آخر فقد تضمن التقرير بعض المقترحات التي تحقق مصلحة مشتركة وهي قضية الشعور الوطني ولكنه كان يريد الاهتمام به بحيث لا يضر المصالح البريطانية، كما لاحظنا ولاشك أن تقريره عبارة عن دعوة لمراجعة شئون وأحوال التعليم سواء من جانب السلطات الكويتية أو البريطانية، والتقرير أيضا في مضمونه الجوهري كان يتطلع الى ايجاد نوع من الاشراف البريطاني على التعليم في الكويت.

موقف الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت من التقرير :

إن أي متتبع لمسار التعليم في الكويت منذ عام ١٩٢١م يلاحظ دور الشيخ أحمد «الايجابي في تطويره» ولـذلك فقد اهتم بتقرير فالنس واطلع عليه ثم أبدى بعض الملاحظات بشأنه والتي سجلها الوكيل السياسي ومن ثم أحال الشيخ أحمد الجابر التقرير الى مجلس المعارف لكي يدرسه ويبدي وجهة نظره بشأن مضمونه ومدى امكانية تنفيذ التوصيات التي تضمنها التقرير، هذا وكان الشيخ قد وافق على ادخـال التحسينات التي لا تتطلب ميزانية كبيرة مثل اصلاح الأدراج وانشاء مدرسـة خاصـة للتلاميذ الصغار يدرسون فيها خلال السنوات الثلاثة الأولى فقط كما رحب جدا بالمقترحات الخاصة بتعليم المراحل الأولى، كما أبدى اهتمامه وكذلك مجلس المعارف بموضوع الرعاية الصحية، ورحب بالاقتراح الذي اقترحه فالنس بخصوص ارتداء التلاميذ الملابس الوطنية لأن ذلك أحد مظاهر التمسك بالتراث والتقاليد.

ومن أجـل تحسين خط التلاميذ وافق على اقتراح فالنس بأن يستخدم التلاميذ أقلام الحبر والكراسات، وكذلك وافق على تعيين فراش لمراقبة انتظام التلاميذ، وقد رفض مجلس المعارف اقتراح جالوى الوكيل السياسي في الكويت تعيين مراقب للتعليم، الا أنه تعرض للضغط البريطاني فاضطر الى الموافقة بشرط أن لا يكون المقر الدائم للمراقب في الكويت بل يقوم بزيارات دورية، كما أكد المجلس أنه غير ملزم بتنفيذ مقترحات المراقب [1].

وهكذا نلاحظ أن المجلس كان يشدد على عدم افساح المجال للسلطات البريطانية للتدخل في شئون التعليم في الكويت، وكان حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر يدعم هذا الموقف وعندما تم تعيين فالنس للاشراف على التعليم في البحرين أصبحت من مهامه أيضا القيام بزيارات الكويت، ولذلك فان الوكالة البريطانية في الكويت كانت تساهم في دفع نصف راتبه.

التقرير الثاني ١٩٤٠ م :

رغم كل الايجابيات والسلبيات التي جاءت ضمن التقرير الأول بما طرحه ونبه اليه فالنس من القضايا والمشاكل التربوية والتعليمية، الا أنه بالطبع لم يتناول كل شئون وشجون التعليم، ويبدو أن الوكيل السياسي أدرك أن هناك حاجة الى الاستمرار في الاهتمام بالتعليم بشكل عام في الكويت،

١ ـ صالح شهاب ـ المرجع السابق ص ٣٤.

ولذلك فقد طلب من فالنس زيارة الكويت مرة ثانية واعداد تقرير آخر خرجت فالنس بهذا التكليف وسافر الى الكويت في أواخر سبتمبر ١٩٤٠م وأمضى هناك خمسة أيام قام خلالها بزيارة مدارس المدينة والقرى، ومن ثم أعد تقريره الذي احتوى على كثير من التفاصيل التي لم يتطرق اليها في تقريره الأول خصوصا بالنسبة لمدارس القرى.

محتوى التقرير :

كان عدد المدارس الحكومية في الكويت على النحو التالي:

أربع مدارس للبنين. . . ثلاث مدارس للبنات داخل سور المدنية. . . وهناك ست مدارس للبنين خارج السور ـ وهي في واقع الأمر أقرب الى الكتاتيب لأنها تفتقد العناصر الأساسية التي تجعل منها مدارس نظامية، ويقوم بالتدريس فيها (الملا) وهو من رجال الدين ولا يقتصر تدريسه على تلاوة القرآن الكريم بل يقوم بتدريس مادة الحساب والقراءة والى جانب هذه المدارس هناك بعض المدارس الأهلية وهي في الواقع كتاتيب للبنين ويوجد مثلها للبنات، ويتولى مسئولية شئون التعليم مجلس المعارف المنتخب الذي يتألف من ستة أعضاء برئاسة الشيخ عبد الله الجابر الصباح.

أما مدير المعارف فهو الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ـ ثم يليه في المسئولية ناظر مدرستي المباركية والأحمدية ـ أحمد شهاب الدين، ويعمل في المجلس أيضا سكرتير وأمين الصندوق وهو ـ عبد الملك الصالح، وكان مجلس المعارف يعقد اجتماعاته مرة كل اسبوع [1] ويتخذ القرارات اللازمة في الشئون المالية وقرارات التعيين والفصل بالاضافة الى اهتمامه بالنظام المدرسي، وكان مجلس المعارف قد أوكل الى أحمد شهاب الدين، ادارة شئون التعليم ومتابعة سير الدراسة وترتيب المناهج والجداول الدراسية ومن اجل افساح المجال للقيام بعمله على أكمل وجه فقد تم تحديد ساعات عمله في مجال التدريس باثنتي عشرة ساعة أسبوعيا.

ميزانية المعارف :

كانت الأنشطة الاقتصادية التي يزاولها الشعب الكويتي في تلك الفترة أي في أواخر الثلاثينات محدودة وشاقة فهناك الغوص على اللؤلؤ والنقل التجاري وصيد الأسماك وبعض الحرف المرتبطة بالصحراء مثل رعي الأغنام، وكان الأهالي يعانون من ضنك العيش: ويشكل الجمرك أهم موارد الدخل الرسمية، وكانت الكويت تعاني في الثلاثينات من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وكساد اللؤلؤ الطبيعي بعد ظهور اللؤلؤ الياباني الصناعي، ومما لاشك فيه أن هذه الظروف قد أثرت على

١ ـ حددت المادة الثالثة من قانون المعارف الصادر في ١٨ اكتوبر ١٩٤٠م مسئوليات مجلس المعارف وهي: ١ ـ رسم خطط المعارف وسيرها ٢ ـ البت في مناهج المدارس ٣ ـ تعيين مدير للمدارس ٤ ـ تقرير شئون البعثات وتعيين عدد أعضائها وانتخاب المرشحين ٥ ـ وضع اللوائح القانونية والأنظمة الخاصة بادارة المعارف. دكتور بدر الدين الخصوصي ـ المرجع السابق ص ٤٢٥.

دخل الجمرك وكما قلنا من قبل فان ميزانية المعارف كانت تعتمد على دخل الجمرك حيث خصصت لها ادارة الجمرك نصف بالمائة من دخلها وكذلك شركة النقل والتنزيل التي كانت تعرف باسم (حمال باشي) حتى عام ١٩٣٥م كانت تدفع الى ادارة المعارف ربع ايرادها ولقد بلغ مقدار المبلغ الذي أرسلته ادارة الجمارك في عام ١٩٣٩م ٥٠,٠٠٠ روبية كما حصلت المعارف من شركة النقل والتنزيل على عشرة آلاف روبية ولكن كان رأي فالنس أن ميزانية المعارف أثناء الظروف الاقتصادية الجيدة قليلة جدا، وفي الظروف العادية غير كافية، وأضاف، «مع أن المدفوعات من الجمرك وشركة النقل والتنزيل تدفع حالا أي دون تأخير الا أن نفقات التعليم تزيد في بعض الشهور عن الأخرى، ففي نهاية العام الدراسي عندما يستلم كل العاملين رواتب شهور الاجازة الصيفية دفعة واحدة، يصبح ضروريا علي مجلس المعارف أن يقترض النقود لكي يعبر الأزمة» أما كيف يتم توفير المبلغ المطلوب، فقد كان «يتم عن طريق اقتراض المبالغ البسيطة من مدير المعارف الشيخ يوسف بن عيسى القناعي كما يتم اقتراض المبالغ الكبيرة من الخزينة الرسمية»، ومثال على ذلك ان ادارة المعارف اقترضت في يونية ١٩٤٠م عشرة آلاف روبية تم تسديدها بعد توفر المال، وهكذا فان ادارة المعارف كانت تعمل جاهدة على حل مشاكلها، ولكن كان رأي فالنس هو «ضرورة تخصيص ميزانية طوارىء للمدارس».

أما بالنسبة لشراء لوازم المدارس فقد كان يتم بواسطة الكتابة الى أمين صندوق المعارف، وكانت ادارة المعارف حريصة على توفير بعض المتطلبات واللوازم المدرسية بالمجان لكثير من التلاميذ خاصة أولئك الذين لا تمكنهم ظروفهم المادية من توفيرها، من ذلك مثلا الملابس الخاصة بالمدارس حيث يحصل ١٠٪ من تلاميذ المدارس عليها بالمجان، كما كانت توزع الكراسات المدرسية والأدوات الكتابية على ٥٠٪ من تلاميذ المدرسة المباركية بينما يحصل عليها ٨٠٪ من تلاميذ المدارس الأخرى، وتوزع على كل تلاميذ الكتاتيب خارج المدينة، وكان تمويل هذا العمل الخيري يتم باقامة الحفلات المدرسية والتي تجمع التبرعات خلالها من الحضور.

السنة الدراسية وعدد التلاميذ :

كانت السنة الدراسية تبدأ حوالي منتصف شهر سبتمبر، وتستمر لمدة تسعة شهور تتخللها اجازة الربيع ومدتها خمسة عشر يوما، بالاضافة الى بعض الإجازات القصيرة في المناسبات الدينية فقط، وكانت الدراسة على فترتين صباحية ومسائية أي أن التلاميذ يعودون عند الظهر الى منازلهم للغداء والراحة ثم يذهبون الى المدرسة عند العصر لاستكمال الدراسة، وكان مجموع التلاميذ والمدرسين في المدارس الأربع على النحو التالي:

اسم المدرسة	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
المباركية	٤١٥	١٥
الأحمدية	١٨٢	٧
القبلية	١٣٧	٧
الشرقية	١٤٠	٨

كان الرأي السائد في تلك الفترة حول المدرسة المباركية أنها مدرسة المرحلة الثانوية حيث افتتحت بها منذ ١٩٣٧ بعض الفصول الثانوية، الا أن فالنس يؤكد أن الفرق الوحيد بين المدرسة المباركية والمدارس الثلاث الأخرى هو أن المباركية تعطي تعليما أعلى من مستوى المدارس الأخرى، وتزود التلاميذ بدروس في الجبر ومبادىء الطبيعة والكيمياء والتجارة، وتضم المدرسة الأحمدية وكذلك القبلية أربعة فصول دراسية بالاضافة الى حضانة لا تحسب ضمن عدد الفصول، والتلميذ الذي ينهى الفصل الخامس من المدرسة الشرقية يستطيع أن يلتحق بالسادس في المدرسة المباركية، والذي أنهى الفصل الرابع في المدرسة الأحمدية أو القبلية يمكنه الالتحاق بالصف الخامس في المدرسة المباركية.

نظام الالتحاق بالمدارس :

لقد افتقر التعليم بالكويت في الثلاثينات، والأربعينات الى الأطر التنظيمية العلمية الدقيقة التي تحكم العملية التربوية التعليمية بالمدارس، وفي الواقع فإن المسئولين في الكويت في تلك الفترة كانوا يتطلعون الى نشر التعليم بين أفراد المجتمع الكويتي وتشجيع كل الأهالي على تعليم أولادهم، ولذلك لم يتم الالتزام بنظام تسجيل التلاميذ الذي وافق عليه مجلس المعارف عام ١٩٣٦م، فرغم أنه من الناحية الرسمية لابد لمن يريد الالتحاق بالمدرسة أن يتم سن السادسة قبل تسجيله (*) الا أن المشكلة هي في عدم الالتزام بهذا الشرط، فعندما يبلغ الطفل سن الرابعة أو الخامسة يتقدم به والده الى ناظر المدرسة لتسجيله فيها على أساس أنه قد بلغ التاسعة أو العاشرة بخلاف الواقع، ويحصل بموجب ذلك على موافقة رئيس مجلس المعارف، وفي عام ١٩٤٠م كان هناك حوالي ٢٥ تلميذا غير قادرين على القيام بالواجبات المدرسية لأنهم دون السن المطلوب للتسجيل في المدرسة».

أما القضية الأخرى الهامة التي أثارها فالنس فهي تتعلق بوجود أكثر من خمسين تلميذا تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ ، ٢٨ سنة أي كان هناك تفاوت كبير في أعمار الطلبة، وبطبيعة الحال فان هذا الوضع غير صحي على الاطلاق، ولكن في تلك المرحلة كان بعض أولياء الأمور مثلما يدفعون أولادهم الى المدارس قبل بلوغهم سن السادسة فإنهم يصرون أيضا على إبقاء أولادهم في المدارس رغم رسوبهم المستمر، والخلاصة التي توصل اليها فالنس عن أسباب هذا الوضع هي على النحو التالي :

١ - السماح «للراسبين» بالبقاء في الفصل الدراسي ثلاث سنوات بدلا من عام واحد وبذلك يسمح للتلميذ الذي بلغ عمره «ثلاثين سنة» البقاء في المدرسة المباركية.

٢ - عندما كان التعليم تحت الاشراف الأهلي كان يسمح للأولاد بالتسجيل في المدرسة المباركية في أي سن، ولكن منذ عام ١٩٣٦م تم وضع التعليم تحت الاشراف الحكومي الذي حدد سن السادسة لدخول المدارس ولهذا السبب فان معظم التلاميذ في المدرسة المباركية تزيد أعمارهم على ٢٠ سنة وكانوا قد سجلوا حسب النظام القديم.

(*) لم يكن قد بدأ نظام شهادات الميلاد، وحاليا يسجل الطفل في مرحلة الروضة عندما يبلغ الرابعة وبعد ذلك في سن السادسة يحول الى المرحلة الابتدائية.

٣ ـ أما السبب الثالث فيعود الى ضيق مجالات العمل للشباب، ولذلك فان الآباء يحثون أبناءهم على البقاء في المدرسة عاما بعد عام حتى ولو كانوا غير قادرين على النجاح.

ان هذه الأسباب التي طرحها فالنس انما تعبر عن واقع الحال في الكويت في تلك الفترة، لاشك أن القارىء الذي لديه الالمام بظروف المجتمع الكويتي في تلك السنوات يتفهم هذه الأسباب التي أدت الى هذا الوضع في الوقت الذي كان فيه محو الأمية يشكل الهدف الأساسي للقائمين على شئون التعليم، ولذلك فاننا نرى أن من بين تلك الأسباب أن أولياء الأمور كانوا يريدون افساح المجال لأطول مدة ممكنة أمام أولادهم لتلقي العلم والنجاح وان فشلوا، فلا بأس طالما لايوجد نظام فصل التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم.

عرض فالنس اقتراحه لحل هذه المشكلة وهو أن «يتم تسجيل المستجدين خلال أول أسبوعين من العام الدراسي، ولا يقبل بعد انتهاء هذه المدة تسجيل أي تلميذ، باستثناء تلاميذ المدارس الخاصة» والمقصود بها المدارس الأهلية التي يتعلم فيها التلاميذ القراءة والكتابة وبعض المعلومات العامة.

ساعات العمل :

كانت ساعات الدراسة الأسبوعية تبلغ ٣٢ ساعة، ومدة كل درس ٤٥ أو ٤٠ دقيقة، وكانت هناك فكرة تقليل مدة الدرس على فصول الأطفال بحيث لا تزيد عن ٤٠ أو ٣٥ دقيقة.

عدد التلاميذ :

كان متوسط عدد التلاميذ في كل فصل من فصول المدارس الأربعة مقبولا، حيث يصل الى ٣٠ تلميذا، كذلك الحال بالنسبة لعدد المدرسين فقد كان كافيا حسب وجهة نظر فالنس، «ولكن ينخفض عدد التلاميذ في الفصول العليا ويصل أحيانا الى ستة تلاميذ أو ما يقرب من ذلك بينما تزدحم الفصول الدنيا»، ويبدو أن سبب عدم التوازن هذا يعود الى أن معظم التلاميذ يتركون المدرسة قبل الوصول الى المرحلة الأعلى أي الى الصف الخامس أو السادس.

منهج التعليم :

كانت المواد التي تدرس هي تلاوة القرآن الكريم والدين والمطالعة العربية والخط وقواعد اللغة العربية والحساب والهندسة والتاريخ والجغرافيا واللغة الانجليزية والأحياء والتربية والرسم والأشغال اليدوية والخزف والأناشيد والتمرينات البدنية، وبالاضافة الى ذلك فان تلاميذ المدرسة المباركية يتلقون الدروس في المواد التالية : الجبر والطبيعة والكيمياء والآلة الكاتبة ومبارىء مسك الدفاتر، ولكن «كان ينقص المقررات العلمية التدريب العملي بسبب عدم وجود المواد الكيماوية والمعدات والأجهزة اللازمة للتدريس».

ونلاحظ التطور الواضح في المقررات التي تدرس في تلك الفترة، ولكن لضعف الامكانات وصعوبة توفر الكتب المدرسية والمراجع محليا، فقد كان يتم الحصول على الكتب من بعض الدول العربية مثل لبنان والعراق.

ولذلك فان بعض المقررات كانت تدرس من المنهج العراقي الذي لم يكن يعجب فالنس حيث إن المسئولين في العراق كانوا يحشدون المواد الكثيرة لأهداف سياسية، ومعظم الكتب سيء الطباعة والترتيب وتنقصه الدقة، فعلى سبيل المثال كتاب التاريخ العراقي يحتوي على رسومات ومعلومات عن أحوال الشرق الأوسط بينما يناقش كتاب الجغرافيا طبوغرافيا الشرق الأوسط مع التركيز على المدن الكبرى مثل دمشق وبغداد، أما كتاب التاريخ الطبيعي فانه يصف نباتات الصحراء المحدودة، وبشكل عام لم يكن المنهج العراقي أو غيره مطبقا بشكل كامل في مدارس الكويت، التي لم تكن امكاناتها المتواضعة جدا تسمح لها باعداد المناهج الكويتية وتوفير الكتب المدرسية، ولذلك فان التلميذ في مدارس الكويت في ذلك الوقت لم يكن يتعلم شيئا عن جغرافية وتاريخ وطنه الكويت أو الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية رغم أهمية هذه الموضوعات، أما كتب اللغة العربية والنصوص العربية فقد انتقدها فالنس لأنها «كانت محددة ولا تتناول موضوعات تخص الوطن العربي»، وقد أدرك مدير المعارف هذا النقص فاهتم بجمع قائمة بأسماء الكتب الجيدة في اللغة العربية والمنشورة في القاهرة تمهيدا لاستخدامها في مدارس الكويت، ومن الواضح أن فالنس كان يريد افساح المجال أكثر بالنسبة لتدريس وانتشار اللغة الانجليزية في الكويت، فنجده يثني على الخطوة التي كانت حكومة البحرين تنوي الأخذ بها وهي جعل اللغة الانجليزية لغة التعليم في المدرسة العالية، على أساس أن هذا الاجراء سيؤدي بالطبع الى رفع مستوى الكفاءة بين طلاب المدرسة العالية في البحرين، وكان يتمنى أن تتخذ السلطات الكويتية هذا الاجراء، الا أنه كان يعلم أن مثل هذه الخطوة ستواجه صعوبة في التنفيذ بالنسبة للكويت، هذا وكان مجلس المعارف قد قرر أن يكون الوقت المخصص لتدريس هذه المادة في الفصول العليا وبالتحديد السنة الرابعة أكثر من الوقت المخصص للمقررات الأخرى.

عدد أعضاء هيئة التدريس ومستواهم العلمي :

كان عدد الأعضاء في المدارس الأربع بمن فيهم النظار ٣٧ عضوا، وهم على النحو التالي ستة فلسطينين والباقي من أصل خليجي، أما عن مستواهم العلمي فان ١٥ منهم يشملون المدرسين الفلسطينيين الستة يقول عنهم فالنس «أنهم في مستوى جيد ولكنهم لم يحصلوا على تدريب عملي وان واحد منهم كان قد تدرب كمدرس»، «كما لم يحصل أي منهم على شهادة جامعية أو حتى دراسة منتظمة في صباه، وهناك ستة آخرون من معلمي قراءة القرآن الكريم وعلوم الدين، أما الستة عشر الباقون أهميتهم في العمل متواضعة» وكان رأي فالنس أن هؤلاء يجب ألا يعملوا في المدارس التي كانت بحاجة ماسة الى ثمانية مدرسين جيدين كما أكد مدير التعليم.

التعيين :

بالنسبة لتعيين المدرسين من فلسطين فقد كان يتم نشر الاعلان في الصحف هناك، وقد لجأ

مجلس المعارف الى طريقة أخرى لسد النقص من العناصر الوطنية الكويتية وذلك بترقية بعض تلاميذ الصف الثامن والتاسع في المدرسة المباركية، وتم تعيين أربعة في عام ١٩٤٠م وهؤلاء أكبر قليلا من التلاميذ الذين يتلقون الدروس عنهم، كما أنه ليس لديهم أي تدريب عملي في مجال التدريس، وكان يوكل اليهم تدريس الفصول الأولى، لأنه حسب اعتقاد مدير التعليم بأنه يجب عدم حرمان الفصول العليا من العدد القليل من المدرسين الأكفاء، «ولكن فالنس نبه وحذر بشدة من خطورة هذا الأسلوب حيث أن الحصيلة العلمية التي يتلقاها تلاميذ المراحل الأولى تصبح بسيطة وضئيلة جدا»، ولهذا السبب فهم لا يؤسسون على قاعدة سليمة ومتينة يبني عليها علم أكثر تقدما، خاصة وأنه لاحظ عمليا الآثار السلبية على مستوى التلاميذ العلمي في المراحل العليا نتيجة لعدم الاهتمام بهم في مرحلة الطفولة.

الرواتب :

تناول فالنس موضوع الرواتب في تقريره الأول، وكذلك في التقرير الثاني وأشار الى عدم وجود علاوات، وأن راتب ناظر المدرسة المباركية الذي هو في الوقت نفسه مدير التعليم ١٩ جنيها استرلينيا شهريا، أما راتب ثلاثة من المدرسين الفلسطينيين فهو ١٤ جنيها والباقون وعددهم أثنان فراتبهما ١٣ جنيها، وكان على هؤلاء تدبير السكن لهم وكانوا يحصلون على مصاريف الانتقال بين فلسطين والكويت عند بداية ونهاية خدمتهم، ولا تفوتنا الاشارة الى أن الرواتب هذه في تلك الفترة كانت تعد كبيرة، أما رواتب المعلمين الكويتيين فهي أقل من ذلك بكثير، حيث يبلغ البعض منهم خمسة جنيهات شهريا، وأقلهم حظا راتبه ثلاثة جنيهات، ويعمل كل مدرس في المدارس الأربعة بعقود سنوية، وقد انتقد فالنس كثرة التغيير بين مدرسي المدرسة الواحدة لأن هذا الأسلوب يلحق الضرر بمستوى التعليم.

النظام والمباني :

نتيجة للظروف المالية المتواضعة في تلك الفترة لم يكن من السهل توفير مبان للمدارس، ولذلك لم تكن هناك مبان مخصصة للتعليم غير مبنى الأحمدية والمباركية، أما بقية المدارس وهي الشرقية والقبلية فتشغلان مباني هي عبارة عن مساكن مؤجرة بمبلغ سنوي مقداره مائتا روبية، هذا ولم يكن مبنى مدرسة القبلية يناسب أغراض التعليم كما أشار فالنس، كذلك الحال بالنسبة للمدرسة الشرقية التي كانت صغيرة جدا وكل حجرة قسمت الى قسمين لكي يتم استيعاب كل تلاميذ المدرسة.

ونظرا لأن تكاليف بناء مدرستين جديدتين تصل الى حوالي ١٥,٠٠٠ روبية فقد اضطرت السلطات الكويتية الى اصلاح وترميم المدارس الموجودة فقط ولكن تلك الاصلاحات كانت تتراوح كما أشار التقرير بين جيد ومتوسط، وبشكل عام فقد كانت المباني «بحاجة الى قدر كبير من الاصلاح، وكذلك تجهيزات المدارس، فمثلا ألواح الكتابة صغيرة وضيقة جدا، كذلك الحال بالنسبة للمقاعد حيث يجلس ثلاثة من التلاميذ على المقعد المخصص لاثنين، وقد أشار فالنس الى

أن الكثير من المدرسين لايهتمون بمظهرهم الخارجي وتلك من السلبيات لأن المدرسين هم القدوة للتلاميذ . »

أما فيما يتعلق بالكتب المدرسية الخاصة بتعليم التلاميذ الخط والكتابة فقد كانت جيدة، ولكن المشكلة تكمن في جهل المدرسين الذي يحول دون الاستفادة من تلك الكتب استفادة كاملة.

الرعاية الصحية :

ذكر فالنس أن السلطات الكويتية أخذت تولي الرعاية والتوعية الصحية المزيد من الاهتمام ومن أجل ذلك قامت بتكليف الطبيب السوري (يحيى الحديدي) الذي استقدمته للعمل في الكويت في عام ١٩٤٠م القيام برعاية التلاميذ، وأوضحت له أن العمل في المدارس يشكل جزءا من عمله الرسمي، كما اهتم النظار بارسال التلاميذ المرضى للطبيب كاجراء روتيني، ولكن لم يشمل اهتمام الطبيب التلاميذ المرضى الذين يتخلفون عن الحضور الى المدرسة.

مدارس البنات :

أما بالنسبة لمدارس البنات فقد تأخر تأسيسها حتى أواخر الثلاثينات وبالتحديد عام ١٩٣٧م، ولقد حرص فالنس في مهمته الثانية على زيارتها وهي المدرسة الوسطى والتي تضم ١٦٤ تلميذة و ٣ مدرسات، والمدرسة القبلية وتضم ٩٤ تلميذة و ٣ مدرسات أيضا، ثم المدرسة الشرقية التي يدرس فيها ٢٠ تلميذة وتقوم على تدريسهن مدرسة واحدة، وكانت أحوال تلك المدارس مشابهة لمدارس الذكور فيما عدا أن مدير التعليم لا يسمح له بزيارة مدارس البنات احتراما للتقاليد، الا أن مجلس المعارف وحرصا منه على متابعة سير الدراسة فيها سمح للمدير أن يطلب أثناء قيامه بالتفتيش على المدارس الاطلاع عل كل الواجبات المدرسية الكتابية للتلميذات، وبذلك يستطيع أن يمد اشرافه على مدارس البنات، والحقيقة أن تعليم البنات كان يعاني من نفس المشاكل التي يعاني منها تعليم البنين، من ذلك مثلا الهيئة التدريسية حيث تم الاستعانة بمدرسات لا يتمتعن بالكفاءة المطلوبة، فهناك مدرسات فلسطينيات كن تلميذات في الصف الثانوي من مدرسة حكومية في احدى الدول العربية ولم يكملن تعليمهن.

أما بالنسبة للرواتب فقد كانت على النحو التالي: راتب ناظرة المدرسة الوسطى عشرة جنيهات استرلينية شهريا، أما الناظرتان الأخريان والمدرسات الخمس فتتقاضى كل واحدة منهم ثمانية جنيهات، وهناك فلسطينية تعمل موظفة في المدرسة وتحصل على أربعة جنيهات شهريا، أما المدرسة الكويتية الوحيدة التي كانت تزاول مهنة التدريس (مريم عبد الملك الصالح) فقد كانت تحصل على أربعين روبية أو نحو ثلاثة جنيهات.

الكتاتيب :

أشرنا في الصفحات السابقة الى الكتاب والدور التعليمي والاجتماعي الذي كانت تقوم به، والحقيقة أنها استمرت في دورها مع وجود المدارس، هذا وقد تم تحويل الكتاتيب الى «مدارس أهلية

بناء عل قرار مجلس المعارف، بعد أن طلب من الملا أن يتحول الى اعطاء الدروس خارج المسجد بعد أن تم تخصيص غرفة له هي عبارة عن أربعة جدران طول كل واحد منها ٦٠ قدما ٣٠ × ١٥، وأصبح الملا يستلم راتبه الشهري من المجلس، أما في السابق فقد كان يتقاضى المصاريف من أولياء الأمور» (*)، حيث يرتبط راتبه بعدد التلاميذ ويستلم عن كل تلميذ مبلغا محددا، والحقيقة أن قرار المجلس قد أتاح الفرصة أمام الكثير من التلاميذ لتلقي العلم في تلك المدارس المتواضعة جدا، وكان عددِ كتاب القرى ستة، ففي قرية الجهراء هناك كتاب يضم ثلاثين تلميذا ويقوم على تدريسهم (ملا) براتب شهري وقدره ٢٥ روبية، اما في (الدمنة) السالمية ففيها كتاب واحد ويضم خمسة وثلاثين تلميذا وراتبه عشرون روبية، وفي الفنطاس هناك كتاب ويدرس فيه خمسة وثلاثون تلميذا وراتب الملا عشرون روبية، واما كتاب قرية ابو حليفة فقد كان يضم سبعة عشر تلميذا وملا واحدا براتب قدره خمس عشرة روبية، والكتاب السادس في قرية الفحيحيل ويضم احد عشر تلميذا ويقوم على تدريسهم ملا براتب قدرة خمس عشرة روبية، أما كتاب جزيرة فيلكا فيضم سبعين تلميذا ويقوم بالتدريس فيه اثنان، راتب احدهما ثلاثون روبية، والآخر راتبه خمس وعشرون روبية.

«وكان منهج التعليم في الكتاب هو القرآن الكريم وعلوم الدين مع قليل من القراءة والكتابة ومباذىء الحساب (الجمع والطرح)، وقد نبه فالنس الى ان تلك الكتاتيب كانت بحاجة الى المزيد من الرعاية والتشجيع لكي تصبح مدارس قروية، وكانت تتفاوت بين جيد ورديء، وقد امتدح كتاتيب القرى التالية، الجهراء والسالمية والفنطاس وابو حليفة» وقال عن «القائمين على التدريس في تلك الكتاتيب بانهم اذكياء ويتحملون المشاق ويستفيد التلاميذ منهم جيدا، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لوضع كتاب قرية الفحيحيل» الذي يقوم بالتدريس فيه ملا وجده فالنس عندما زاره نائما في السرير داخل الكتاب الذي كان يحتوي على أوان وموقد للطهي، وكان المكان قذراً وتوجد بعض نسخ من القرآن الكريم في أحد الاركان ولم يكن هناك اي اثر للتلاميذ او مايشير الى انهم كانوا في الكتاب منذ وقت قريب، ويتصل بمبنى الكتاب منزل الملا الذي يقيم فيه مع اسرته، ولكن كما ذكر فالنس «يبدو ان الملا كان يفضل هدوء الكتاب» ولهذا السبب كان يقضي معظم اوقاته فيه. ولقد اخبر مدير التعليم فالنس بانه يقوم سنويا بالتفتيش على مدارس القرى وانه قد تم امدادها بالكتب والقرطاسية الأخرى، ولكن لاحظ فالنس ان المدير لم يتمكن من تحديد موقع المدارس، كما لم يجد فالنس اي كتاب او قرطاسية في تلك المدارس.»

الرعاية الصحية :

لاحظنا ان الرعاية الصحية لتلاميذ المدينة كانت محدودة، اما بالنسبة لتلاميذ القرى فلم تمتد

(*) كان ولي الأمر يدفع الى الملا رسم الدخالة أي الدخول الى المطوع ويعتمد مقدار الرسم على الحالة المالية لولي الأمر ثم يقدم له الخميسية والتي تدفع كل يوم خميس سواء نقدا أو رزا أو تمرا، وهناك النافلة وهي صدقه تعطى للملا يوم المولد النبوي الشريف أو المعراج أو صباح ليلة القدر أو ليلة الناصفة في شهر شعبان بالاضافة الى ذلك يدفع ولي الأمر العيدية وصدقة الفطر وهدية الخاتمة أي ختم القرآن الكريم ويتراوح المبلغ ما بين عشرين الى مائة روبية حسب قدرة ولي الأمر.

أنظر عبد الله النوري ـ المرجع ص ٢٨ ـ ٣٠.

اليهم تلك الرعاية الصحية حيث لم يكن الطبيب السوري يقوم بمتابعة صحة التلاميذ في مدارس القرى التي تبعد ما بين عشرين ميلا واكثر عن المدينة، بل كان يطلب ان يحضر التلاميذ اليه في المدينة لتلقي العلاج، ولهذا السبب فإن تلاميذ كتاتيب القرى كانوا محرومين من الرعاية الطبية.

وذكر فالنس ان تلاميذ مدرسة السالمية وعددهم ثلاثة عشر كانوا يعانون من امراض العين، اما بالنسبة لتحسين اداء هذه الكتاتيب وتطويرها، فقد اقترح تعيين مدرس يتمتع بكفاءة لكي يعمل الى جانب الملا الذي يتمتع بكفاءة ممتازة في التعليم الديني فقط، كما اكد فالنس في تقريره ضرورة وضع تلك الكتاتيب تحت الملاحظة والاشراف والرعاية الصحية، وذلك لضمان نجاحها في تحقيق اهدافها التعليمية والتربوية [1].

الملاحظات الأخيرة :

لقد تضمن التقرير الكثير من المعلومات عن اوضاع التعليم في الكويت واهتم بطرح الايجابيات والسلبيات، ولكنه ركز على الأخيرة في محاولة منه لتسليط الضوء على واقع التعليم في إطار أشمل وأعم من تقريره الأول، ومما جاء في التقرير أن ٩٠٪ من مشاكل وعيوب التعليم في الكويت تعود الى ثلاثة أسباب.. وهي كما يلي:

١ ـ عدم كفاية المنحة الخاصة بالتعليم مما ادى الى النقص الدائم في عدد المدرسين الأكفاء.

٢ ـ تدخل مجلس العارف.

٣ ـ نقص المشورة المستمرة الواعية [2].

والحقيقة ان ظروف الكويت المالية في تلك الفترة كانت صعبة، وتبعا لذلك اصبحت ميزانية التعليم محدودة، كما اثر ذلك الوضع على تاخر الخدمات العامة الأخرى والتنمية بشكل عام الى اواخر الأربعينات بعد أن بدأ تصدير النفط في يونية ١٩٤٦.

ومن جهته فقد أكد فالنس أنه فيما يتعلق بالسببين الأول والثاني فانهما لايدخلان ضمن اختصاصه، ولكنه أبدى استعداده لتوفير المشورة للتعليم.

اما بالنسبة لمجلس المعارف المنتخب فقد كان يضم رجالا لعبوا الدور الأساسي في تاسيس التعليم ونشره في الكويت منذ مطلع القرن الحالي وبالتالي فإن حرص الأعضاء على الاشراف على شئون التعليم من اهم أهدافه مراقبة الاتجاه الذي يسير فيه التعليم خشية من ان يتجه نحو طريق يتعارض مع تعاليم الدين الاسلامي وتقاليد المجتمع الكويتي.

اما فيما يتعلق بمصروفات التعليم الذي لم يكن بالمجان حتى عام ١٩٣٨م فإن وجهة نظر فالنس كانت جعل التعليم بعد الصف السادس برسوم لمن يقدر عليها وقد اعتمد فالنس في طرحه هذه الفكرة على انها «كانت سارية في عام ١٩٣٩م، حين قسم مجلس المعارف التلاميذ الى ثلاث فئات، الفئة الأولى القادرة على دفع ٣ روبيات شهريا، والفئة الثانية تدفع روبية واحدة، والفئة الثالثة

١ ـ I – O – R/ 15/5/196 – the Agency Kuwait – Galloway political agent 1 – oct – 1940 from Adrian VallANce.

٢ ـ Ibid

لا تستطيع دفع شيء، واذا اخذ بهذا الاقتراح فانه سيتم توفير مبلغ يتراوح بين ١,٥٠٠ و ٢٠٠٠ روبية»، ولكن كان راي فالنس «ان تفرض على الفئة الأولى رسوم ست روبيات، والفئة الثانية ثلاث روبيات، وتدفع الفئة الثالثة روبية واحدة، اما الرسم المفروض على الفئة الثالثة فإنه على السلطات الرسمية ان تتحمله بعد التاكد من الظروف المالية لأولياء الأمور» [١] اي ان فالنس لم يكن يرغب في معالجة قضية التعليم منفصلة عن الوضع العام في الكويت واراد ضمان ميزانية كافية تساعد على تحسين احوال التعليم وتوفير متطلباته.

راي الوكيل السياسي:

لم يرحب الوكيل السياسي بهذه الفكرة وشدد على ان الأخذ بها سيؤدي الى امتناع عدد كبير من اولياء الأمور عن إرسال أبنائهم الى المدارس وانها خطوة تراجعية وانتكاسة للتعليم.

وكان رايه هو تعديل النظام التعليمي المعمول به في الكويت، وتحسين اوضاع المدارس بدلا من التوسع في إنشاء مدارس جديدة، وكان يرى ايضا الغاء مواد الهندسة والاحياء والكيمياء والطبيعة الا اذا تم تجهيز المدارس بالمتطلبات اللازمة لتدريس هذه المواد واعترض على اقتراح فالنس الخاص بان يقوم المدرسون الأكفاء بتدريس المراحل الأولى على اساس انه غير اقتصادي وغير مجد ايضا، مع ان اقتراح فالنس كان ذا فائدة بدون شك لأنه يؤدي الى إيجاد قاعدة طلابية ذات اساس تربوي متين.

والغريب ايضا ان الوكيل كان يرى عدم الاهتمام بموضوع تعليم البنات في هذه المرحلة [٢]، ويبدو أنه كان يدرك صعوبة تنفيذ بعض اقتراحات فالنس لأسباب مادية، فعلى سبيل المثال نجده لا يرحب باقتراح تزويد هيئة التدريس بكفاءات جديدة لأسباب مادية، ولم يرفض فكرة تعيين مدرس انجليزي لتدريس اللغة الانجليزية من المجلس الثقافي البريطاني.

وخلاصة القول بل ومما يلفت النظر أيضا أن الوكيل السياسي رغم انه هو الذي اقترح علي فالنس القيام بالزيارة الثانية الى الكويت الا أنه لم يرحب بتقريره الثاني لأنه كان يرى أنه اهتم بتسليط الضوء على السلبيات والعيوب وأن التقرير تنقصه المعلومات الخاصة بالأداء والعمل الفعلي للتلاميذ.

التعليم ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣:

لاحظنا ان المجتمع الكويتي منذ مطلع القرن العشرين اهتم بالتعليم النظامي، وعمل على تحسين ظروفه، ومع توفر الدخل القومي الكبير منذ اواخر الأربعينات بعد بدء تصدير اول شحنة من النفط [*]، فقد توفرت ميزانية للتعليم ولغيره من مجالات الخدمات العامة، وذلك بعد ان نجحت المحاولات الأولى منذ مطلع هذا القرن التي كانت تهدف الى ترسيخ فكرة اهمية التعليم ومحو الأمية في

١ - I – O – R/ 15/5/196 – Adrian vallance to Major Galloway – political agent – Kuwait 1 – oct. 1945.

٢ - I – O – R/ 15/5/196 – political Agency – kuwait october 29th 1940 – to lieut colonel prior political resident in the gulf – Bushire.

(*) يونية ١٩٤٦م.

ظل ظروف مالية صعبة، والحقيقة ان نمو عدد المدارس لم يقترن كما لاحظنا باستغلال الثروة النفطية ففي عام ١٩٤٢ كان عدد المدارس على النحو التالي:

تسع مدارس للبنين بالاضافة الى بعض الفصول التي كانت تعد ضمن المرحلة الثانوية في المدرسة المباركية، وازداد عدد التلاميذ فبلغ ١٦١٢ تلميذا و ٤٠٠ تلميذة، كما بلغ عدد المدرسين ٦٧ مدرسا و ٥٢ مدرسة [١] ، ولكن نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها السلبية على دول العالم خاصة في المجال الاقتصادي بالنسبة للبلدان التي لم تشارك في المعارك الحربية ومنها الكويت، فقد تاثرت ميزانية التعليم مما اضطر إدارة المعارف الى تخفيض رواتب المدرسين الفلسطينيين الذين لم يقبلوا هذا التخفيض فقدموا استقالاتهم رغم ان السلطات الكويتية كانت مضطرة الى اتخاذ هذا الاجراء، وخلال تلك الظروف العصيبة قامت ادارة المعارف بتعيين مدير جديد وهو عبد اللطيف الشملان والذي كان مدرسا، وبتعيينه بدات مرحلة جديدة بالنسبة للتعليم في الكويت، فقد اتجهت السلطات الكويتية الى الاستعانة بالمدرسين المصريين وبدات مرحلة من التعاون مع مصر، وكانت تربط عبد اللطيف الشملان الذي تخرج من دار العلوم العليا في مصر عام ١٩٣٩م علاقة طيبة بالاديب طه حسين مستشار وزير المعارف المصري في ذلك الوقت [٢] ، فبدا مجلس المعارف الاتصال بالمسئولين في مصر في عام ١٩٤٠م دون الرجوع الى السلطات البريطانية حين ارسل رسالة الى رئيس الوزراء المصري مباشرة وطلب منه إمداد الكويت بمدرسين مما أثار احتجاج السلطات البريطانية التي اعتبرت ان هذه الخطوة التي تمت دون التشاور معها تشكل خطورة على المصالح البريطانية على اساس انه يدخل ضمن مفهوم الاتصال الخارجي وان اتفاقية ١٨٩٩ كانت قد جعلت الشئون الخارجية من مسئوليات بريطانيا، واعتبرت ان المسئول عن هذا التطور هو مدير المعارف الجديد الذي حمل الرسالة الى رئيس الوزراء المصري، فطلبت من رئيس مجلس المعارف الشيخ عبد الله الجابر الصباح، سجنه وإبعاده الى موطنه الأصلي البحرين، ولكن رئيس المجلس رفض هذا الطلب، فظلت السلطات البريطانية تضغط عليه مما اضطره عندئذ الى نقله الى وظيفة اخرى حيث اسند اليه إدارة المحاكم الأجنبية [٣] ولكن رغم ذلك فان مجلس المعارف لم يتردد في الاستمرار في تنفيذ خطته الرامية الى الاتجاه نحو مصر، ولم تكن السلطات البريطانية قادرة على الحيلولة دون تنفيذ قرار المجلس فوصلت البعثة التعليمية المصرية الى الكويت، وكانت تتكون من اربعة مدرسين تكفلت الحكومة المصرية بدفع نصف رواتبهم بينما تحملت الحكومة الكويتية النصف الآخر.

المنهج الدراسي والبعثة المصرية :

وعلى صعيد المنهج الدراسي فقد تحولت الكويت في تلك الفترة الى الأخذ بالمنهج الدراسي المصري وتم تعيين احد اعضاء البعثة المصرية (على هيكل) لادارة المعارف كما وافقت السلطات

---

١ - حكومة الكويت - دائرة المعارف - التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٣ - ١٩٥٤.

٢ - صالح شهاب - المرجع السابق ص ٧١ - ٢٢٧.

٣ - صالح شهاب - المرجع السابق ص. . .

الكويتية على تعيين وكلن «Waklin» الذي كان يشغل منصب مستشار التعليم في البحرين مستشارا للتعليم في الكويت بشرط عدم إقامته في الكويت، والحقيقة ان البعثة المصرية قامت بدور هام في مجال التعليم بالكويت ولذلك عندما انتهى عقدها في شهر يونيو ١٩٤٣م ابدى الشيخ احمد الجابر رغبته في استمرار الاستعانة بمدرسين من مصر، فقد اثبتت التجربة في تلك الفترة انهم اكثر كفاءة من غيرهم، واعتقد الوكيل السياسي البريطاني ان الحكومة المصرية ستعتذر هذه المرة ولذلك اقترح على حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر ان تقوم القنصلية البريطانية في القاهرة بدفع نصف الرواتب بينما تدفع الحكومة الكويتية النصف الثاني، ويبدو ان الوكيل السياسي اراد بذلك ان تتهيا الفرصة للسلطات البريطانية في مصر لكي تتدخل في اختيار العناصر التي لا تسبب آراءوها واتجاهاتها السياسية الازعاج لها في الكويت، وبذلك كما كان يرى الوكيل السياسي «تقدم الحكومة البريطانية خدمة ستقدرها حكومة الكويت». [١]

الا ان القنصل البريطاني في مصر لم يوافق على هذا الاقتراح وكان رايه هو ان تتحمل الحكومة الكويتية دفع رواتب المدرسين كاملة، مما ازعج الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الذي اعتبر ان القنصل اضاع فرصة كانت ستزيد من النفوذ البريطاني في الكويت، على اي حال فإن الحكومة المصرية لم تغير موقفها السابق ووافقت على دفع نصف الرواتب والنصف الآخر تتحمله الحكومة الكويتية، وبالفعل تم الاتفاق على تعيين المدرسين بشروط وهي انتقال مجاني لمدرسي مصر عند بداية ونهاية العقد، وبراتب قدره ثلاثة جنيهات وخمسة عشر شلنا وعلاوة كل صيف، ويدفع مرتب شهر اكتوبر مقدما على ان يسترد على اثنتي عشرة دفعة شهرية، كما تم الاتفاق ايضا على ان تكون مدة العقد سنتين بدلا من سنة واحدة، وبموجب هذا الاتفاق وصل اثنا عشر مدرسا من مصر في العام الدراسي التالي ١٩٤٣م [٢].

ولكن لم تكن السلطات البريطانية مطمئنة الى هذا التعاون الكويتي المصري، وقد عبر (وكلن) عن مخاوفه كما عبر عنها ايضا المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي على اساس انها ستؤدي الى تعقيدات سياسية وانعكاسات غير مرضية للمصلحة البريطانية خاصة فيما يتعلق بتحمل الحكومة المصرية نصف الرواتب، وحسب وجهة نظر (وكلن) فإن الأفضل هو ان تتحمل الكويت دفع الرواتب كاملة وان تقدم القنصلية البريطانية في مصر منحة للكويت مساوية للمساهمة المصرية [٣].

ومن جانبها لم تكن السلطات الكويتية ترى انه من الممكن التعامل مع هذه المخاوف لأنها حددت الأولويات بالنسبة لها وهي التركيز على التعليم ولذلك فإنه رغم الصعوبات الجمة التي كانت تواجه هذا الهدف الا انها نجحت في الاستمرار في الطريق ولم تتراجع امام الموقف البريطاني عن

---

١ - I – O – R/ 15/5/196 – political Agency Kuwait – 20th June 1943 urgent – no. 431 from the political agent kuwait to tho political resident – Bushire. I – O – R/ 15/5/196

٢ - رسالة من الشيخ عبد الله الجابر مدير المعارف الى الشيخ أحمد الجابر - حاكم الكويت - ٧ رمضان ١٣٦٢ - ٧ سبتمبر ١٩٤٣م.

٣ - R/ 15/5/196 – from Director of education Bahrain government - Kuwait – to the political resident – Bushire – 15th Sep – 1943.

التعاون مع مصر، ولذلك ومع تزايد الاقبال على التعليم في الكويت ازدادت أعداد المدارس وبالتالي عدد افراد البعثات التعليمية المصرية التي اصبحت تضم ايضا مدرسات، «وفي عام ١٩٤٣ استقر الرأي على تطبيق المناهج المصرية مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يتناسب مع ظروف المجتمع الكويتي، خاصة في مادتي التاريخ والجغرافيا»[١]

البعثات الكويتية:

وقبل أن أختم البحث أود أن أعرض بايجاز الى موضوع البعثات الكويتية التي اهتمت بها إدارة المعارف منذ عام ١٩٢٥ حين أرسلت أول بعثة طلابية الى بغداد عام ١٩٢٥، ثم أرسلت البعثة الثانية عام ١٩٣٩م، كما تم إيفاد بعثة في نفس العام الى مصر مكونة من اربعة طلاب لاستكمال دراستهم الثانوية، وفي عام ١٩٤٣م تم إيفاد بعثة ثانية مكونة من خمسة عشر طالبا للدراسة الثانوية، وحين انهى عدد من افراد البعثة الأولى المرحلة الثانوية تم إلحاقهم بجامعة الأزهر، وقد اهتم (وكلن) بالبعثة، ولذلك طلب من المجلس البريطاني في القاهرة ان يقوم المجلس او اي شخص من طرف القنصلية البريطانية في القاهرة بالاتصال بافراد البعثة، وان يقدم إليه تقريرا عنهم[٢].

وهكذا استمر إيفاد الطلبة الكويتين للدراسة في الجامعات والمعاهد المصرية والبريطانية، ثم توالى بعد ذلك إيفادهم الى مختلف انحاء العالم حسب تخصصاتهم.

كما ذهبت اول بعثة من الطالبات الكويتيات للدراسة في مصر وكان ذلك خلال عام ١٩٥٦م.

«خاتمة»

وفي ضوء ما تقدم فإنه يمكن القول ان مجمل القضايا التي اثارها فالنس في التقريرين كانت تشكل الأساس الموضوعي لتحسين التعليم، فقد حدد في سياقهما المشاكل التي كانت تعاني منها حركة التعليم وهي حركة قامت وتطورت في الوقت الذي كان فيه المجمع الكويتي يعاني من ضيق موارد الرزق وتواجهه مهمات إنجاز بعض الاصلاحات المتواضعة في مجال الخدمات العامة مثل البلدية.

لقد وصل فالنس الى الكويت في وقت كانت فيه القضية التي أثارت الجدل بين الأهالي هي اهمية وجود المجلس التشريعي وضرورة المشاركة في إدارة شئون الكويت خاصة بعد حل المجلس التشريعي الثاني في مارس ١٩٣٩م، وهي قضية اثارت انتباه واهتمام السلطات البريطانية الا ان مانود ان نشير اليه ان محاولات التدخل البريطاني في شئون التعليم كان الهدف منها الاشراف على اموره كما اشرنا من قبل لتحديد مساره بقدر المستطاع ولكن ايضا ارادت السلطات البريطانية ان تثبت انها مهتمة بتحسين وتطوير التعليم في الكويت التي اصبحت من اهم مناطق انتاج البترول في العالم،

١ - فوزية عبد الغفور - المرجع السابق - ص ٩٠.

٢ - R/ 15/5/196 – No. 385 – from educational adviser to kuwait and Bahrain to the represntative in the Middle East the British council – Cairo.

وكان حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر واعضاء مجلس المعارف يعلمون انه رغم وجود عدة ارتباطات واتفاقيات بريطانية كويتية الا انه لا توجد اتفاقية واحدة تسمح للسلطات البريطانية بالتدخل في شئون التعليم، ولذلك لاحظنا موقفهم من المحاولات البريطانية، كما رفضوا اقتراح السلطات البريطانية بتعيين مدير إنجليزي للتعليم في الكويت خوفا من التاثير الغربي على التعليم فلم تتمكن السلطات البريطانية من فرض اقتراحاتها.

وبعد تصدير اول شحنة نفط في يونية ١٩٤٦ وبدء وضع الخطط والمشروعات في مختلف المجالات منذ اوائل الخمسينات تضاعف الاهتمام بالتعليم وتطور مع التطور العام الذي كانت تشهده الكويت مع نمو الدخل القومي، ففي عام ١٩٥٣م تم افتتاح اول مدرسة ثانوية للبنين في منطقة الشويخ، كما تم تاسيس التعليم المهني بافتتاح ثلاث مدارس مهنية وفي العام الدراسي ١٩٤٦م - ١٩٤٧م افتتح المعهد الديني أما الكلية الصناعية فقد تم افتتاحها في العام الدراسي ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وفي العام الدراسي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ افتتح معهد المعلمات لتلتحق به الطالبات اللواتي انهين تعليمهن الابتدائي، وكانت مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات [١].

وظلت الحكومة الكويتية تعمل جاهدة على نشر وتحسين وتطوير التعليم في الكويت واصبح التعليم بحاجة الى وقفة ومراجعة لنظامه ومناهجه وذلك بالاستعانة بالخبرات العربية لكي يواكب ما تشهده البلاد من تطور في شتى المجالات، وقد استعانت في عام ١٩٥٤م باثنين من خبراء التعليم العرب وهما: إسماعيل القباني - وزير معارف مصري سابق واحد رجال التربية - ومتى عقراوي - مدير سابق بجامعة بغداد، وأعدا تقريرهما بعد دراسة لحالة التعليم في الكويت، ولقد تناول التقرير الكثير من القضايا التربوية التعليمية كما طرحا عدة توصيات ومقترحات هامة[٢].

وحقيقة الأمر ان تقريرهما يعد من اهم التقارير التي تناولت التعليم في الكويت في مطلع الخمسينات، كما كان له الأثر الطيب والملموس في تطوير التعليم، ومن خلال التقرير يتبين للقارىء شئون التعليم، ويلاحظ ان هناك بعض الملاحظات التي جاءت ضمن التقرير قد سبق لفالنس التعرض لها، من ذلك عدم التقيد بسن التسجيل، ففي مرحلة الروضة هناك بعض الأطفال الذين هم دون الست سنوات والبعض الذي تعداها بعدة سنوات وينطبق هذا على المرحلة الابتدائية، واشار التقرير الى ان ذلك ظاهرة تقليدية تعود الى ما قبل النفط حين كان الأهالي يرسلون أبناءهم منذ الصغر الى الكتاتيب، وايضا بسبب تفشي سوء التغذية بين الأطفال فان دخولهم المدارس في سن صغيرة يتيح لهم الاستفادة من وجبة الغذاء التي تعطي لهم في المدارس، كما ان ادخالهم في سن مبكرة حماية لهم من الأمراض والعادات السيئة التي يكتسبونها من اللعب في الشوارع.

وعلى اي حال فإن التقرير قدم الكثير من الاقتراحات التي كان هدفها إعداد برنامج بعيد المدى، وكان له اثره الملموس على التعليم في مدارس الكويت، حيث تم تعديل بعض المناهج واحداث التغيير في مراحل التعليم بناء على الملاحظات والتوصيات التي تضمنها التقرير.

١ - حكومة الكويت - دائرة المعارف - التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - الطبعة الثانية ص ٤.

٢ - إسماعيل قباني ومتى عقراوي - تقرير عن التعليم بالكويت عام ١٩٥٥م - دار الكتاب العربي - القاهرة ص ٤.

مصادر البحث
وثائق غير منشورة

الوثائق البريطانية :

India Office Library and Records:
– R/15/5/195
Office of Political Resident in the Gulf Camp Kuwiat 12th May, 1939.
– Higham - Educational Manager 12 May 1937 to Consul General and Political British Residency and Consulate General Bushire - Iran.
– Office of Political resident in the Gulf Camp - Kuwait 20th May, 1939 - confidential - to his Majesty's Charged Affairs Bagdad.
– R/15/5/196
Government education in Kuwait 28 June, 1939 - Adrian Vallance to Galloway political agent - Kuwait
– Adrian Vallance to Galloway political agent - 29th June, 1939.
– The agency - Kuwait
Galloway political 1st October 1940 - from Adrian Vallance.
– Political agency - Kuwait - 29th October, 1940 - to Lieut. colonel prior - political resident in the Gulf - Bushire
– Political agency Kuwait 20th Kuwait 1943 - urgent No. 431 - 413 from the political agent Kuwait to political esident Bushire no.3.

رسالة من الشيخ عبدالله الجابر مدير التعليم إلى سمو الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت.
٧ رمضان ١٣٦٢ ـ ٧ سبتمبر ١٩٤٣م.

– From - Director of Education - Bahrain - Government - Waklin to the political resident Bushire - 15th Sept. 1943.
– No 385 from educational adviser to Kuwait and Bahrain government to the representative in the middle east the British Council Cairo.

المراجع العربية:

- **المقابلات:**
- **مقابلة مع السيد بدر محمد البدر** ـ الذي عمل في مطلع شبابه مع شركة بترول الكويت.

- **المراجع:**
- د. أمل ابراهيم الزياني ـ البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي ـ البحرين ـ الطبعة الثامنة ١٩٧٧ .
- د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي ـ شركة المطبوعات للتوزيع ـ الكويت ١٩٧٢ .
- صالح شهاب ـ تاريخ التعليم أيام زمان ـ الجزء الأول ـ ١٤٠٥ ـ ١٩٨١م ـ مطبعة حكومة الكويت.
- عبد العزيز حسين ـ محاضرات عن المجتمع العربي في الكويت ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ١٩٦٠م.
- عبد الله النوري ـ قصة التعليم في الكويت في نصف قرن ١٣٠٠ ـ ١٣٦٠ مطبعة الاستقامة ـ مصر ـ بدون تاريخ.
- فوزية العبد الغفور ـ تطور التعليم في الكويت ١٩١٢م ـ ١٩٧٢م مكتبة الفلاح الكويت ١٢٠٣ ـ ١٩٨٣م.
- د. نجاة عبد القادر الجاسم.
  ١ ـ التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ ـ الانجلو المصرية ١٩٧٣م.
  ٢ ـ الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ـ دورة في الحياة الاجتماعية والساسية في الكويت ـ كاظمة للنشر الكويت ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م.
- يوسف شهاب ـ الكويت عبر التاريخ ١٤١٠ ـ ١٩٨٩م الكويت.

التقارير:
- حكومة الكويت ـ دائرة المعارف ـ التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م ـ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤م.
- اسماعيل قباني، منى عقراوي ـ تقرير عن التعليم بالكويت ١٩٥٥ ـ دار الكتاب العربي ـ القاهرة.

المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
مجلة علمية - تخصصية - محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن حماده

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨